قصر الإسناد

وأثره في الحديث المختلف فيه

أعدَّه

الدكتور عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع

الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،

«فإن العلم بحديث رسول الله ﷺ وروايته من أشرف العلوم، وأفضلها، وأحقِّها بالاعتناء لُمحَصِّلِها؛ لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام ومادَّة علوم الأصول، والأحكام؛ ولذلك لم يَزَلْ قَدْرُ حُفَّاظه عظيمًا وخطرُهم عند علماء الأمَّة جسيمًا»(١).

ومن أنواع علوم الحديث العليَّة، وفنونه الرفيعة السَّنِيَّة: علمُ العِلَل الذي يُعَدُّ من أجَلِّ علوم الحديث وأدقِّها «فهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل، وإنما يُعَلَّلُ الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مَدْخَلٌ، فإن حديث المَجروح ساقطٌ واهٍ، وعِلَّة الحديث إنما تكثر في أحاديث الثقات»(٢).

ومن أمارات وجود العِلَّة في الحديث: الاختلاف فيه، بل «مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»(٣).

والاختلاف في الحديث مراتبُ مُختلفةٌ تتفاوت قُوَّتُه باعتباراتٍ مُتعدِّدةٍ من أهمِّها:

١- نوع الاختلاف، فالاختلاف في رفع الحديث ووقفه، أو وَصْله وإرساله ليس كالاختلاف في تسمية صحابيِّ الحديث، أو بعض رُواته.

---

(١) مقدمة ابن جماعة لكتابه «المنهل الروي» (ص/ ٢٩).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص/ ١١٢، ١١٣) بتصرف.

(٣) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧١١).

٢- سبب الاختلاف، فالاختلاف الذي باعِثُه وَهْم الثِّقة وخطؤُه لا يُساوَى بالاختلاف الذي باعِثُه الاختلاطُ، أو الاضطراب، أو التُّهْمة بالكذب.

وهناك نوعٌ من المُخالفة في الحديث يقع من المُحدِّث الثقة قصدًا واختيارًا، ليس سببه الوَهْم والغلط، ويعرف لدى أئمة الحديث ونُقَّاده بـ (قَصْر الإسناد)، أو (تقصير الإسناد).

و (قَصْر الإسناد) مُصطلَحٌ يستعمله أئمة الحديث ونُقَّاده خاصَّةً في كُتُب عِلَل الحديث؛ لبيان السبب والباعث على هذا النوع من الاختلاف من بعض الثقات.

قال أبو عبدالله الحاكم مُنَوِّهًا بأهميَّة هذا النوع، ومُشيدًا بمعرفته والوقوف عليه:

«ومِمَّا يلزم طالبَ الحديث معرفتُه نوعٌ آخر من المَوقوفات، وهي مُسنَدَةٌ في الأصلِ يُقَصِّرُ به بعض الرُّواة، فلا يُسْنِدُه... ومثال هذا في الحديث كثيرٌ، ولا يَعْلَم سندَها إلا الفرسانُ من نُقَّاد الحديث، ولا تُعَدُّ في المَوقوفات»(١) اهـ.

سبب اختيار الموضوع وأهميَّته:

قصدتُ جمع ودراسة ما يتعلَّق بمُصطَلح (قَصْر الإسناد)، وبيان: أنواعِه، وأسبابه، وضوابطه، وكذا من عُرِفَ به من رُواة الحديث، وبيان أثرِه في الحديث المُختلف فيه.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٢٠)، ذكر الحاكم هذا الكلام عرضاً في النوع الخامس: معرفة الموقوفات.

وبما يزيد في أهميَّة هذا المَوضوع أني لم أجِدْ من أَفْرَدَهُ من علماء الاصطلاح بنوعٍ خاصٍّ، أو تأليفٍ مُستقلٍّ، فعقدْتُ العزم على لمِّ شتات ما تفرَّق من هذا المَوضوع في كُتُب العِلَل والرِّجال والسُّؤَالات، ونحوها، والتأليف بينها في موضعٍ واحدٍ؛ ليكون سهلَ المَنال لدى المُختصِّين بالسُّنَّة النبويَّة.

وقد اشتمل هذا البحث على مُقَدِّمةٍ، وسبعة فصولٍ، وخاتمةٍ، وفهارس.

المُقدمة وفيها بيان أهميَّة المَوضوع، وسبب اختياره، وخُطَّة العمل فيه.

الفصل الأول: التعريف بقَصْر الإسناد، والحديث المُختلف فيه.

الفصل الثاني: فائدة معرفته، وألقابه.

الفصل الثالث: أسباب قَصْر الإسناد، وأنواعه.

الفصل الرابع: ضوابط الحكم بقَصْر الإسناد، وقرائنه.

الفصل الخامس: أثر قَصْر الإسناد في الحديث المُختلف فيه.

الفصل السادس: الرُّواة المَوصوفون بقَصْر الإسناد.

الفصل السابع: نماذج وتطبيقات عمليَّة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصَّلْتُ لها في البحث.

وجعلتُ آخر ذلك فهرس لمصادر ومراجع البحث.

والله أسأل العلم النافع والعمل الصالح، والتوفيق والسداد، وأصلي وأُسلِّم على المَبعوث رحمةً للعباد وآله وصحبه، وهذا أوان الشروع في المقصود.

الفصل الأول

التعريف بقَصْر الإسناد، والحديث المُختلف فيه

أوَّلًا: قَصْر الإسناد لُغَةً.

قال ابن فارس: القاف والصاد والراء أصلان صحيحان:

١- أحدهما يدُلُّ على ألَّا يبلُغ الشيءُ مَداه ونهايته.

٢- والآخر على الحبس.

والأصلان مُتقاربان.

فالأول: القِصَرُ خلاف الطُّول، يقول هو قصيرٌ بيِّن القِصَر، ويُقال: قصَّرْتُ الثوب والحبل تقصيرًا، والقَصْر: قَصْر الصلاة، وهو ألا يُتِمَّ؛ لأجل السفر. قال الله تعالى: (فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلاَةِ) [النساء:١٠١].

ويُقال: قَصَّرْتُ في الأمر تقصيرًا إذا توانيْتُ، وقَصُرْتُ عنه قُصورًا: عجزْتُ، وأقصرْتُ عنه إذا نزعتَ عنه، وأنت قادرٌ عليه.

قال: وكل هذا قياسه واحدٌ، وهو ألا يبلُغ مدى الشيء، ونهايته.

والأصل الآخر: -وقد قلنا إنهما مُتقاربان- القَصْرُ: الحبس، يُقال: قَصَرْتُه إذا حبستَه، وهو مقصورٌ أي: محبوسٌ قال الله تعالى (حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) [الرحمن:٧٢].

وامرأةٌ قاصرةُ الطَّرْف لا تمدُّه إلى غيرِ بعلِها كأنها تَحْبِسُ طَرْفَها حبسًا.

قال الله سبحانه: (فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ)[١] [الرحمن:٥٦].

وقال ابن منظور: وقصَّر الشيء: جعله قصيرًا، والقصير من الشَّعَر: خلاف الطويل. وقصَّر الشَّعَر: كفَّ منه، وغضَّ حتى قَصُر. وفي التنزيل العزيز: (مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ) [الفتح: ٢٧].

وعن ثعلب: وقصَّر من شعره تقصيرًا إذا حذف منه شيئًا، ولم يستأصله[٢].

الإسناد:

المُحدِّثون يستعملون الإسناد، والسند لشيءٍ واحدٍ[٣].

و السند مأخوذٌ:

١-من السَّنَد وهو ما ارتفع وعلا من سفْح الجبل؛ لأن المُسنِدَ يرفعه إلى قائله.

٢-أو من قولهم: «فلان سَنَدٌ» أي: مُعتمَدٌ، فسُمِّيَ الإخبار عن طريق المَتْن سندًا؛ لاعتماد الحُفَّاظ في صحَّة الحديث، وضعفه عليه[٤].

قال الطِّيبيُّ: وهما مُتقاربان في معنى اعتماد الحُفَّاظ في صحَّة الحديث وضعفه عليهما.

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٩٦).

(٢) «لسان العرب» (٥/ ٩٦).

(٣) «المنهل الروي» لابن جماعة (ص/ ٢٢) و«المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (١/ ١١٠).

(٤) ««لسان العرب» لابن منظور (٣/ ٢٢٠)، و«تاج العروس» للزبيدي (٨/ ٢١٥)، و«المنهل الروي» لابن جماعة (ص/ ٢٢)، و«النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٤٠٥).

واصطلاحًا:

السَّند: هو الإخبار عن طريق المَتن، وأما الإسناد: فهو رفع الحديث إلى قائله [١].

وعُرِّف أيضًا بأنه الطريق المُوَصِّلة للمتن [٢].

ثانيًا: تعريف قَصْر الإسناد اصطلاحًا:

نستفيد مما تقدَّم في المعنى اللغويِّ أن لفظ (قصر) يرجع إلى أُصول مُتقاربةٍ يجمَعُها: النَّقْص والحبس.

وهذان المَعنيان موجودان في قَصْر الإسناد بمعناه الاصطلاحيِّ، فالذي يَقْصُر الإسناد ينقُص منه، ويحبِسه أي: يقِفُه على أحد رُواته كما سيأتي بيانه.

وقد أشار بعض المُحدثين إلى قَصْر الإسناد بذكر صورته، ومثاله دون حدِّه وبيانه:

قال أبو عبدالله الحاكم: ومما يلزَم طالبَ الحديث معرفتُه نوعٌ آخرُ من المَوقوفات، وهي مُسنَدةٌ في الأصل يُقَصِّر به بعض الرُّواة فلا يُسْنِدُه... ولا تُعَدُّ في المَوقوفات [٣].

وقريبٌ منه ابن الأثير حيث قال: الفرع السادس في المَوقوف، وهو على أنواعٍ: وذكر منها الثالث:

---

(١) «المنهل الروي» لابن جماعة (ص/ ٢٢) و«المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (١/ ١١٠).
(٢) «نزهة النظر» لابن حجر (ص/ ٥٣)، و«التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص/ ٢٠).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٢٠).

أن يكون موقوفًا على أحد رُواته، وهو مُسنَدٌ في الأصل، إلا أن أحد رُواته قصَّر به، فلم يرفعه، وهو أحدُ نوْعَي المُعْضَل[1].

ولم أجد من أفرَدَهُ بتعريف أو نوَّه عليه من علماء الاصطلاح سوى الحاكم وابن الأثير، مع أن عبارة ابن الأثير مُحتملة له ولغيره.

وما ذكره هذان العالمان هنا بيِّنٌ واضحٌ، لكنهما اقتصَرا في تصويره على بعض أنواعه، وهو وقْف الحديث المَرفوع، وهو أشهرها.

والواقع أن قَصْرَ الإسناد أنواعٌ مُتعدِّدةٌ، ومن خلال النظر في الأحاديث التي حكَم عليها الأئمَّة بقَصْر الإسناد، يُمكن أن يُعَرَّفَ بما يأتي:

قَصْر الإسناد: هو أن ينقُص الثقةُ -عمدًا وقصْدًا- من إسناد الحديث المُختلف فيه راويًا، أو أكثر؛ لسببٍ مخصوص.

- (ينقُص): نَقَص من معاني قَصَر، وفيه بيانٌ أن هذا الأمر مقصورٌ على الاختلاف الذي يكون فيه حذف في الإسناد.

- (الثِّقة): يفيد حصر هذا الأمر على الرُّواة الثقات؛ لأن الحذف والنقص إذا وقع من الراوي الضعيف لا يزيده إلا وهنًا؛ ولذا غالب من وقع منه قصْر الإسناد هم من الحُفَّاظ الأثبات كما سيأتي بيانُه في الرواة المَوصوفين به.

- (عمدًا وقصدًا): يُفيد أن هذا الحذف والنقص وقع من الثقة

---

(١) «جامع الأصول» (١/ ١١٩).

اختيارًا وقصدًا، لا وهمًا، وهذا أهمُّ ما يُميِّز قصْر الإسناد، ويُخرِجُه عن حيِّز الحديث الشاذِّ، وكذا أخطاء الثقات.

- (من إسناد): إشارةٌ إلى أن قصْر الإسناد من خصائص الإسناد، وليس له مدخلٌ في المَتن.

وإضافة القصْر للإسناد في قولهم (قَصْر الإسناد)؛ لبيان أنه من صفاته كما يُقال: تدليس الإسناد.

- (الحديث المُختلف فيه): فيه بيانٌ أن موضع قَصْر الإسناد ومجالُه هو الحديث المُختلف فيه، أما السَّقْط والنقص الواقع في الإسناد الفَرْد فيُحمل على الإرسال، أو التعليق، أو التدليس، ونحو ذلك.

- (لسببٍ مخصوصٍ): فيه بيان أن هذا الحذف لا يقع من الثقة اعتباطًا، بل لداعٍ وسببٍ باعثٍ عليه كالتوقِّي، أو التردُّد، أو عدم النشاط كما سيأتي بيانه.

-التعريف بالحديث المُختلف فيه:

الحديث المُختلف فيه ومُختلف الحديث، أو يُقال: الاختلاف في الحديث، واختلاف الحديث، مُصطلحاتٌ مُتقاربةٌ في اللفظ مُتباينةٌ في المعنى.

فالحديث المُختلف فيه يُطلَق على اختلاف الرُّواة في إسناد الحديث أو متنه، وهو أن يُرْوَى الحديث على أوْجُهٍ مُختلفةٍ في إسناده رفعًا ووقْفًا، أو وصلًا وإرسالًا، ونحو ذلك.

وهذا الاختلاف من أمارات وقوع عِلَّةٍ في الحديث كما تقدَّم.

قال الخطيب البغدادي: السبيل إلى معرفة عِلَّة الحديث أن يجمع بين طُرُقه، وينظر في اختلاف رُواته، ويُعتَبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط[١].

ومظانُّ هذا النوع كُتُب عِلَلِ الحديث، وأشهرها: «العِلَلُ، ومعرفة الرجال» للإمام أحمد، و«عِلَل ابن أبي حاتم»، و«عِلَل الدارقطنيِّ».

وهذا هو مقصود الحديث في هذا البحث.

أما مَختلف الحديث فيُطلق على تعارض الأحاديث في الظاهر[٢]، وطُرُق التوفيق بينها.

وهذا النوع اعتنى به العلماء، وصنَّفوا فيه المُصنَّفات المُفرَدَة[٣]، وكذا أفرَد له أهل الاصطلاح نوعًا مُستقِلًّا، وسمَّوْه بـ «مُختلِف الحديث»، وسمَّاه بعضهم «مُشْكِل الحديث»، ومن أشهر من برز فيه: إمامُ الأئمَّة ابن خزيمة حتى قال عن نفسه: «لا أعرف حديثين مُتضادَّين، فمن كان عنده فليأتِني به؛ لأُؤَلِّف بينهما»[٤] ا. هـ.

---

(١) قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٤/ ١٣٤): لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة فإذا وقع التعارض فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا فالثقة يغلط أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر إذا كان مما يقبل النسخ أو يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه ﷺ فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة».

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢١٢).

(٣) ينظر كتاب «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص/ ١٥٨).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/ ٢٨٥).

واصطلح بعضهم على التفريق بين «المُختلِف» و«المُشكِل»، فقصَّروا المُختلِف على الاختلاف بين الأحاديث، وأطْلَقوا «المُشكِل» على أعمَّ من ذلك، وهو ما يقع في الحديث من إشكالٍ سواءٌ لمخالفته في -الظاهر- حديثًا، أو آيةً أو أصلًا شرعيًّا.

الفصل الثاني: فائدة معرفته، وألقابه.

الوقوف على هذا المُصطلح، ومعرفة أسبابه، وأنواعه وضوابطه أمرٌ مُهِمٌّ في دراسة الاختلاف في الحديث، إذ بمعرفته تنكشف إشكالاتٌ عديدةٌ، وتَبْرُز فوائد مُهِمَّةٌ، من أهمها:

١- دفع ظنِّ الوَهْم والغلَط عن الثِّقة.

الغالب في الراوي الذي يقع منه قَصْرُ الإسناد أن يكون من الحُفَّاظ الكبار، والغالب أنه يَقِفُ ما رفعه غيرُه من أقرانه، أو يُرْسِلَ ما وصَله الآخرون.

ووَقْفُ المَرفوع من الحديث، أو إرسال المَوصول يُعْتَبَرُ عند أئمَّة الحديث من الأخطاء القويَّة المُؤَثِّرة في ضبط الراوي، وحفظه.

فإذا عرفنا أن من الرُّواة من يَقْصُر الإسناد عمْدًا من عند نفسه تهيُّبًا، وورعًا إلى غير ذلك من الأسباب، لم نَحْمِل هذا الأمر على الخطأ المُؤَثِّر في ضبطه وحفظه؛ لأنه لم يقع منه وهمًا، إنما وقع قصدًا على سبيل التوقِّي، ونحوه.

ومن شواهد ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي، وأبا زرعة عن حديثٍ رواه: يزيد بن زُرَيعٍ، وخالد الواسطيُّ، وزهير بن معاويةَ، ويحيى بن أيوب، وأبو بكر بن عياشٍ، فقالوا كلهم:

عن حميدٍ عن أنس قال: عاد النبي ﷺ رجلًا قد جُهِد حتى صار مثل الفَرْخ من شِدَّة المَرض، فقال: «هَلْ كُنْتَ تَدْعُو اللَّهَ بِشَيْءٍ؟». قال: نعم كنت أقول: اللهُمَّ ما كنتَ مُعاقبي به في الآخرة فعجِّلْه لي في الدنيا. الحديث.

فقالا: الصحيح: عن حُميدٍ عن ثابتٍ عن أنسٍ.

قلتُ: من روى هكذا؟ فقالا: خالد بن الحارث، والأنصاريُّ وغيرهما.

قلتُ: فهؤلاء أخطئوا. قالا: لا، ولكن قَصَّرُوا، وكان حميدُ كثيرًا ما يُرسِل[1].

- وقال الدارقطنيُّ في توجيه اختلافٍ وقع على محمد بن سيرين:

رفْعُه صحيحٌ، ومن وَقَفَهُ فقد أصاب؛ لأن ابن سيرين كان يَفْعَلُ مثل هذا، يرفَع مرَّةً، ويُوقِف أخرى[2] اهـ.

فقول الدارقطنيِّ: (ومن وقَفه فقد أصاب) تنبيهٌ مُهِمٌّ؛ حتى لا يُظَنَّ الخطأُ بمن وقَفه؛ لأنه من المَعروف المُعتاد أن يُقابِلَ الوجهَ الصحيح الخطأُ والوهم.

٢-دفْع التعارُض عن كلام الأئمَّة النُّقَّاد:

الإمام من أئمَّة الحديث عندما يُسْأَل عن الاختلاف بين الوَصْل والإرسال، أو الرفع والوَقْف في هذا النوع يُجيب بتصحيح الوَجْهين، بينما الغالب أن هذا من الاختلاف المُؤَثِّر الذي يُعَلَّل به الحديث.

---

(١) «علل الحديث» (رقم/ ٢٠٧١).
(٢) «العلل» (١٠/ ٣٠).

فإذا علمنا مُراد هذا الإمام من تصحيح الرَّفْع والوَقْف جميعًا، أو الوصل والإرسال زال إشكال التعارُض، كما تقدَّم مثاله قبل قليلٍ، ومن شواهده أيضًا:

- ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سلمة عن قتادة عن حُذيفةَ في صلاة الكسوف.

قلتُ: وقد رواه سعيدٌ وعمران، قالا: عن قتادة عن أبي حسَّان عن مُخارق بن أحمد عن حُذَيْفَة. قلتُ لأبي: أيُّهما الصحيح.

قال: جميعًا صحيحين حمَّاد قَصَّر به لم يَضبطْ، وسعيدٌ وعِمران ضبطًا. اهـ

أقول: قد يُتوهَّم التعارُض بين قول أبي حاتمٍ (جميعًا صحيحين)، وقوله: (حمَّاد قَصَّر به لم يضبط).

ومقصود أبي حاتمٍ أن الاختلاف لم ينشأ عن الوهم والغلط؛ ولذا قال (جميعًا صحيحين)، فهو صحيحٌ عن حمَّادٍ، وصحيحٌ عن سعيدٍ وعمران، لكن حمَّادًا شكَّ وتردَّد، فأسقط الراويَ، وترك ذِكْرَه عمدًا لا خطأً، وهذا هو (قَصْرُ الإسناد)[1].

- مثالٌ آخر: قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه شيبان، وموسى بن خلفٍ العَمِّيُّ، وحرب بن شدَّاد عن يحيى عن أبي سعيدٍ مولى المَهْرِيِّ عن أبي سعيدٍ الخدري عن النبي ﷺ أنه بعث رجلين من بني لحيان في بعث. وقال: «الأَجْرُ بَيْنَكُمَا».

---

(١) «علل الحديث» (رقم/ ٣١٢).

ورواه الهقل عن الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كثيرٍ أن النبي ﷺ الحديثَ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟ قال: جميعًا صحيحين هذا قَصَّر، وأولئك جوَّدُوا، قلتُ: فهو مَحفوظٌ؟ قال: نعم. اهـ.

أقول: فهنا اختلافٌ بين وصلٍ وإرسالٍ، ومع هذا يُصرِّح أبو حاتمٍ الرازي بأن الوجهين صحيحان، بل ويزيد بأنه محفوظٌ، ومُراده أن الإرسال الذي وقع في رواية الأوزاعيِّ وقع اختيارًا وقصدًا فهو من قبيل قَصْر الإسناد، لا من قبيل الخطأ والوهم[1].

٣- رفع الإشكال عن جُملة من الاختلافات الواقعة في «الصحيحين»:

من فوائد معرفته: الجواب عن جُملة من الاختلافات الواقعة في «الصحيحين»، أو أحدهما، فقد يقع في الحديث اختلافٌ في رفعه ووقفه، أو وَصْله وإرساله، ويكون الوجه المَرفوع أو الموصول في أحد الصحيحين من رواية أحد الثِّقات، ويرويه مَقْصورًا ناقصًا جَمْعٌ من الثقات الأَثْبات خارج الصحيحين، ويكون الظاهر تعليل الرواية التي في الصحيح.

لكن عند النظر والتأمُّل نتبيَّن أن كِلَا الوجهين مَحفوظان صحيحان، وأن هذا الاختلاف من قبيل قَصْر الإسناد.

وانظر مثالًا لذلك: الحديث الثالث والرابع من الدراسة التطبيقيَّة.

- ألقابه المُستعملة فيه.

---

(١) «علل الحديث» (رقم/ ٩٨٠).

الألفاظ التي يستعملها الحُفَّاظ في هذا الباب على نوعين:

١- ألقابٌ خاصَّةٌ، وهي لفظ (قَصَر) وما تصرَّف منه كـ(قصَّروا أولئك)، و(تقصير)، و(قصَّر به)، وشواهد ذلك كثيرةٌ، منها:

- سئل الإمام أحمد عن هشام بن حسان فقال:

أيوبُ وابن عونٍ أحبُّ إلي، وحسَّن أمرَ هشامٍ، وقال: قد روى أحاديث رَفَعها أَوْقَفُوها، وقد كان مذهبهم أن يُقَصِّروا بالحديث، ويوقفوه[1].

- وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ في توجيه اختلافٍ وقع من حماد بن سلمة: جميعًا صحيحين حَمَّادٌ قصَّر به، وجريرٌ جوَّدَهُ[2].

- وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ أيضًا في توجيه بعض الاختلافات: جميعًا صحيحين هذا قَصَّر، وأولئك جوَّدوا قلتُ: فهو محفوظٌ؟ قال: نعم[3].

-وقال يعقوب بن شيبةَ: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة وكلٌّ ثقةٌ، غيرَ أن ابن زيدٍ معروفٌ بأنه يُقَصِّر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشكِّ بتوقِّيه[4].

-وقال الدارقطنيُّ في مسعر بن كدامٍ: كان ربما قَصَر الإسناد طلبًا للتوقِّي، وربما أسنده[5].

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال-رواية المروذي وغيره-» للإمام أحمد (ص/ ٧١).

(٢) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٣١٢، ٦٨٨، ٣٠٨).

(٣) علل الحديث» (رقم/ ٩٨٠).

(٤) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ١٠).

(٥) «العلل» (١١/ ٢٩٤).

- وقال تاج الدين السبكيُّ: وذكروا أن من عادة مالكٍ - لشدَّة ورعه، واحتياطه في الرواية - التَّقصير في كثيرٍ من الحديث بالإرسال، أو الوقف، أو الانقطاع(١).

٢- ألقابٌ عامَّةٌ، وهي الألفاظ المَعروفة في تعليل الحديث عند تعارُض الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع، كمثل (وَقَفَهُ فلانٌ)، أو (أرسله فلانٌ).

وهذه الألفاظ العامَّة لابد لها من قرائن تدلُّ على دُخولها في هذا الباب، وسيأتي بيانها إن شاء الله.

والغالب على الحافظ الناقد إذا أطلق هذه الألفاظ العامَّة في هذا المَوطن أن يقرنها بما يدُلُّ على دخولها في (قَصْر الإسناد)، ومن أهمِّ هذه القرائن: بيان سبب الاختلاف وباعثه، أو بيان سبب تصحيحه الوجهين، ومن شواهده:

- قال الدارقطنيُّ في «العِلَل»: ورَفْعُه صحيحٌ، وقد عرفتَ عادة ابن سيرين، وأنه رُبَّما توقَّف عن رفع الحديث توقِّيًا.

-وقال: رَفْعُه صحيحٌ، ومن وَقَفَهُ فقد أصاب؛ لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا، يرفع مرَّةً، ويُوقف مرَّةً(٢).

تنبيهان:

الأول: قَصْر الإسناد حالٌ ووصفٌ يقع من الثقة والضعيف سواءً.

لكن غلب في استعمال أئمَّة الحديث إطلاق هذا الوصف (قَصْر الإسناد)

---

(١) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٢/ ٤٣٩).

(٢) «العلل» (١٠/ ١٤، ٢٧، ٢٩، ٣٠).

على الراوي الثقة الذي ينقُص من الإسناد عمْدًا.

وأحيانًا يُطْلَق على النقص الناتج عن الوَهْم والخطأ الصادر من الضعيف ونحوه، والقرائن والسياق يدُلُّ على ذلك، ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن حديثٍ رواه معقل بن عبيد الله عن عطاءٍ عن أم سليم قال لها النبي ﷺ: «مَالَهَا لَمْ تَحُجَّ مَعَنَا العَامَ؟».

قال أبي: ورواه حجاجٌ، وابن جريجٍ، وغير واحدٍ عن عطاء عن ابن عباسٍ عن النبي ﷺ. قال أبي: أما حديث معقلٍ فيدُلُّ أنه مُرسلٌ، وقد قَصَّر به، ومن خالف ابنَ جريج في عطاء فقد وقع في شُغُلٍ[1] اهـ

أقـول: معـقل بن عبيد الله هو الجزريُّ أبو عبدالله العبسيُّ. قال الذهبيُّ وابن حجرٍ: صدوقٌ، زاد ابن حجر: يخطىءُ. وخرَّج له مسلمٌ في «صحيحه»[2].

فحال معقل بن عبيد الله صدوقٌ يخطىء، ومن شرط من يقع منه القَصْر أن يكون ثقةً كما سيأتي في الضوابط.

وكذا سياق كلام أبي حاتمٍ الرازيِّ، وقوله: ومن خالف ابن جريجٍ في عطاء فقد وقع في شُغُلٍ، يدُلُّ على أن معقلًا قصَّر به خطأً ووهمًا.

- قال عبدالله بن أحمد: سألتُ أبي قلتُ: يصِحُّ حديث سَمُرة عن النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ عَلَيْهِ دِينَارٌ، أَوْ نِصْفُ دِينَارٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ»؟

فقال: قدامة بن وبرة يرويه لا يعرف. رواه أيوب أبو العلاء، فلم يصل

(١) «العلل» (رقم/ ٨٧٠).

(٢) «الكاشف» للذهبي (٢/ ٢٨١)، و«التقريب» لابن حجر (ص/ ٥٤٠).

إسناده كما وصله همَّامٌ قال: نصف درهمٍ أو درهمٌ، خالفه في الحكم وقصَّر في الإسناد[1].

أقول: أيوب أبو العلاء هو أيوب بن أبي مسكينٍ التميميُّ القصَّاب صدوقٌ له أوهامٌ، قاله الحافظ ابن حجرٍ[2].

والقول هنا كالقول في المثال السابق: حال أيوب أبي العلاء، وسياق كلام الإمام أحمد، يدُلُّ على أن أيوب قصَّر به خطأ ووهمًا.

الثاني: قد يقع (القَصْر) أحيانًا من الراوي المُختلف عليه مَدار الحديث، ويُنْسَبُ الفعل تجوُّزًا للرُّواة عنه؛ ولذا من الخطأ في هذه الحالة أن يُعَدَّ هؤلاء الرُّواة في المَعروفين بقَصْر الإسناد، شاهدُ ذلك:

- ما وقع في «عِلَل ابن أبي حاتمٍ»: سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ: رواه يزيد بن زريعٍ، وخالدٌ الواسطيُّ، وزهير بن معاوية، ويحيى بن أيوب، وأبو بكر بن عيَّاش، فقالوا كلهم: عن حُميدٍ عن أنسٍ

قال: عاد النبي ﷺ رجلًا قد جُهِد حتى صار مثلَ الفَرْخ من شدَّة المَرض فقال: «هَلْ كُنْتَ تَدْعُو اللَّهَ بِشَيْءٍ؟». قال: نعم كنتُ أقول: اللهُمَّ ما كنت معاقبي به في الآخرة فعجِّله لي في الدنيا..الحديث.

فقالا: الصحيح: عن حميدٍ عن ثابتٍ عن أنسٍ.

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (رقم/ ٣٦٧).

(٢) «التقريب» لابن حجر (ص/ ٩٢).

قلت: من روَى هكذا؟ فقالا: خالد بن الحارث، والأنصاريُّ، وغيرهما.

قلت: فهؤلاء أخطئوا؟ قالا: لا ولكن قصَّروا، وكان حميدٌ كثيرًا ما يُرسِلُ"[1].

أقول: حميدٌ الطويل من المَعروفين بقَصْر الإسناد - كما سيأتي في ترجمته- وإليه أشار أبو حاتم، وأبو زرعة بقولهما: كان حميدٌ كثيرًا ما يُرسِلُ، وهنا نسبَ العمل للرواة عنه تجوُّزًا.

- وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن جعفرٍ عن مالك بن أنسٍ عن ابن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيدٍ الخدريِّ عن أخيه قتادة بن النعمان عن النبي ﷺ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُلُثُ القُرْآنِ».

فقال: كذا رواه إسماعيل بن جعفر وهو صحيحٌ.

ورواه جماعة من أصحاب مالك عن مالكٍ يُقَصِّرُون به.

قلت لأبي: هل تابع إسماعيلَ بن جعفر أحدٌ؟ قال: ما أعلمه إلا ما رواه ابن حميدٍ عن إبراهيم بن المُختار عن مالك.."[2] اهـ.

أقول: قَصْرُ الإسناد هنا وقعَ من مالكٍ، وهو معروفٌ ومشهورٌ به كما سيأتي في ترجمته، لكن الإمام أبا حاتمٍ الرازيَّ تجوَّز بنسبة القَصْر في السند لأصحاب مالكٍ.

---

(١) «العلل» (رقم/ ٢٠٧١).
(٢) «العلل» (رقم/ ١٦٩٥).

الفصل الثالث: أسباب قَصْر الإسناد وأنواعه

هناك أسبابٌ تحمل الثقة أو الحافظ على تعمُّد النقص من الإسناد، فيقف ما تحمَّله مرفوعًا، وكذا يُرْسِلُ المَوصول عنده، وأهم هذه الأسباب:

١- الوَرَع والتوقِّي، بعض الحفاظ الكبار يَقْصُر المَرفوع والمَوصول على سبيل الورع والتوقِّي أن ينسِب شيئًا للنبي ﷺ، وهو مُتَرَدِّدٌ فيه، ومن أشهر من كان يقع منه ذلك:

- محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكرٍ البصريُّ الإمام المَعروف.

قال الدارقطنيُّ: وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربما توقَّف عن رفع الحديث توقِّيا[1].

- مسعر بن كدامٍ أبو سلمة الكوفيُّ أحد الحُفَّاظ الأعلام.

قال الإمام الدارقطنيُّ: «كان ربما قَصَر الإسناد طلبًا للتوقِّي، وربما أسندَهُ»[2].

- مالك بن أنسٍ إمامُ دار الهجرة.

---

(١) «العلل» (١٠/ ٢٩) وستأتي ترجمة ابن سيرين، وكذا الأعلام بعده في فصل الرواة الموصوفين بقصر الإسناد.

(٢) «العلل» (١١/ ٢٩٤).

قال الخليليُّ: كان مالكٌ رحمه الله يُرسِل أحاديث لا يُبَيِّنُ إسنادها، وإذا استقصى عليه من يتجاسر أن يسأله ربما أجابه إلى الإسناد(١).

- وقال تاج الدين السبكيُّ: ومثل هذا كثيرٌ في حديث مالكٍ، فمتى اتَّفق اثنان فأكثر على رفع ما وَقَفَهُ، أو إسناد ما أرسلَه لم يُعَلَّلْ [بصنيعه] مع جلالته علمًا ودينًا. وذكروا أن مِنْ عادة مالكٍ - لشدَّة ورعه واحتياطه في الرواية - التقصير في كثيرٍ من الحديث بالإرسال، أو الوَقْف، أو الانقطاع؛ ليستتر من الشكِّ يَعْرِض له(٢) اهـ.

- حمَّاد بن زيد بن درهم الأزديُّ البصريُّ الإمام الحافظ.

قال يعقوب بن شيبة: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة وكلٌّ ثقةٌ، غير أن ابن زيد معروفٌ بأنه يُقَصِّر في الأسانيد، ويُوقِف المَرفوع، وكثير الشكِّ بتوقيه، وكان جليلًا لم يكن له كتابٌ يرجع إليه، فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث، ولا يرفعُه(٣).

٢- الشكُّ والتردُّد، بعض الحُفَّاظ قد يشكُّ في سند الحديث، ويتردَّد فيه، فيَقْصُر الإسناد بوقف المَرفوع، وإرسال المَوصول قصْدًا، لا وهمًا.

وهذا السبب، والذي قبله مُتقاربان، والفرق بينهما:

أن باعث الشكِّ في الأوَّل هو الورَع والتوقِّي.

---

(١) «الإرشاد» (١/ ١٦٥).

(٢) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٢/ ٤٣٩).

(٣) «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ١٠).

وأما الثاني فباعث الشكِّ فيه التردُّد والنسيان، ويقع من الثقات الذين وقع عندهم شيءٌ من التغيُّر، ومن شواهد ذلك:

- حماد بن سلمة بن دينارٍ أحد الأعلام.

ذكر ابن أبي حاتم قال: سألت أبي عن حديثٍ رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن حذيفة في صلاة الكسوف.

قلت: وقد رواه سعيدٌ وعمران، قالا: عن قتادة عن أبي حسَّان عن مُخارق بن أحمد عن حذيفةَ قلت لأبي: أيُّهما الصحيح.

قال: جميعًا صحيحين حمَّاد قصَّر به لم يضبط، وسعيدٌ وعمران ضبطَا[1].

- سفيان بن عيينة الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي.

قال الحميديُّ في «المُسند»: ثنا سفيان ثنا محمد بن عمرو عن يحيى ابن عبدالرحمن بن حاطبٍ عن عبدالله بن الزبير قال: قال الزبير: لمَّا نزلت: (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ) [التكاثر: ٨]. قلت: يا رسول الله، وأيُّ نعيمٍ نُسأَلُ عنه، وإنما هما الأسودان: التمر والماء؟ قال: «أَمَا إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ».

قال الحميديُّ: فكان سفيان ربما قال: قال الزبير، وربما قال: عن عبدالله ابن الزبير، ثم يقول: فقال الزبير[2] اهـ.

٣- السَّتر على الراوي:

قال البرذعيُّ في «سؤالاته» لأبي زرعة الرازيِّ (ص/ ٢٩٣): سمعت

(١) «علل الحديث» (رقم/ ٣١٢).

(٢) «مسند الحميدي» (رقم/ ٦١).

أبا زرعة يقول: هشام بن سعد واهي الحديث، أتقنت ذلك عن أبي زرعة، وهشام عند غير أبي زرعة أَجَلُّ من هذا الوزن، فتفكَّرْتُ فيما قال أبو زرعة، فوجدت في حديثه وهمًا كبيرًا من ذلك: أنه حدَّث عن الزهريِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قصة الواقع في رمضان، وقد روى أصحاب الزهري قاطبةً عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن، وليس من حديث أبي سلمة،

وقد حدَّث به وكيع عن هشامٍ عن الزهري عن أبي هريرة كأنه أراد السَّتْر على هشامٍ في قوله: عن أبي سلمة.

٤- عدم النَّشاط، النشاط في العلم والتعليم يختلف باختلاف الأماكن، والأوقات، والأحوال، فتجد العالِـم ينشط في وقتٍ ما، فيأتي بنفائس العلوم ودُرَر الفوائد، ويخبو نشاطه في وقتٍ آخر فيختَصِر ويُوجز، وتجده ينشط في أول تأليفه، ويصيبه الكسل في آخره، وهذا أمر ظاهرٌ لمن يطالع مُؤلَّفات أهل العلم وتراجمهم.

والمُحدِّثون أخذوا من ذلك بحظٍّ وافرٍ، فتجد بعض الحُفَّاظ ينشط، فيأتي بالحديث مُجَوَّدًا على وجهه الصحيح بجميع طُرُقه وأسانيده، وأحيانًا لا ينشط فلا يأتي به تامًّا، فتارةً يختصره، وتارةً يحذف إسناده أو بعضه، وهكذا.

ومن أهم دواعي عدم النشاط:

أ-التحديث على سبيل المُذاكرة.

مَجلس التحديث يحتاج إلى ضبطٍ وتحريرٍ؛ لأن مقصوده البيان والتبليغ.

أمَّا المُذاكرة وهي التي تقع غالبًا بين اثنين فمقصودها مراجعة المَحفوظ، والغالب على المُحدِّثين أنهم يتساهلون، ويتسمَّحون فيها.

قال ابن عبدالبر: والإرسال قد تبعث عليه أمورٌ لا تضيره... منها: المُذاكرة، فربما ثَقُل معها الإسناد، وخفَّ الإرسال[1].

و قال ابن دقيقٍ: والمُذاكرة تقع فيهما المُساهلة[2].

وقال العلائي: أن يكون روايته الحديث مُذاكرةً، فربما ثَقُل معها ذِكْرُ الإسناد، وخَفَّ الإرسال، إمَّا لمعرفة المُخاطَبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو للإشارة إلى مَخرجه الأعلى؛ لأنه المَقصود حينئذٍ دون ذِكْر شيخه[3].

ولذا كان جماعةٌ من الأئمة والحُفَّاظ يمنعون من الأخذ عنهم في حال المُذاكرة، منهم: عبدالرحمن بن مهدي، وأبو زرعة الرازيُّ، وابن المُبارك؛ وذلك لما قد يقع فيها من المُساهلة[4].

ب- التَّحديث على سبيل الفتوى:

قد يذكر المُحدِّث الحديث أحيانًا، ويكون مقصوده الإفتاء، لا التحديث؛ فلذا تجده يحذِف الإسناد، أو بعضه، أو قد يقتصر على موضع الشاهد منه، وهذا أمرٌ معروفٌ.

---

(١) «التمهيد» (١/ ١٧).
(٢) «الاقتراح» (ص/ ٣٢)، وانظر «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (٢/ ٤٢١).
(٣) «جامع التحصيل» (ص/ ٨٨).
(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص/ ٢٣٤).

والنشاط وعدمه يعرِض للحُفَّاظ الكبار أكثر من غيرهم؛ لسعة مرويَّاتهم، وتنوُّعها، وكثرة تلاميذهم.

ومن عُرِف بقَصْر الإسناد بسبب عدم النشاط:

- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسديُّ الحافظ.

قال الأثرم: قال أبو عبدالله: ما أحسن حديث الكوفيِّين عن هشام بن عروة، أسندوا عنه أشياء. قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط، يعني أن هشامًا ينشط تارةً فيُسْنِدُ، ثم يُرْسِل مرَّةً أخرى"[١].

- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري الإمام.

قال ابن عبدالبر: كان ابن شهاب رحمه الله أكثر الناس بحثًا على هذا الشأن، فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعةٌ، فحدَّث به مرَّةً عنهم، ومرَّةً عن أحدهم، ومرَّةً عن بعضهم على قدْر نشاطه في حين حديثه، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعضٍ كما صنع في حديث الإفك، وغيره.

وربما لَحِقه الكسل، فلم يُسْنِدْهُ، وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المُذاكرة؛ فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافًا كبيرًا في أحاديثه"[٢] اهـ.

---

(١) «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٦٧٩).

(٢) «التمهيد» (٧/ ٤٥). الإمام الزهري لسعة حديثه وروايته كان يقع عليه اختلاف لا يؤثر وهو على وجهين:

١- قصر الإسناد.

٢- من باب سعة روايته، وسيأتي الكلام على الاختلاف لأجل سعة الرواية.

والحافظ ابن عبدالبر ذكر هنا الأمرين فليتنبه..

- محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري.

قال الدارقطنيُّ: وقد تقدَّم قولنا في أن ابن سيرين من توقِّيه وتورُّعه تارةً يُصَرِّحُ بالرفع، وتارةً يُوْمِئ، وتارةً يتوقَّف على حسب نشاطه في الحال[1].

- مالك بن أنسٍ الأصبحيُّ أبو عبدالله إمام دار الهجرة.

قال ابن حبان: وهذه كانت عادةً لمالك بن أنسٍ يرفع في الأحايِين الأخبارَ، ويُوقفها مِرارًا، ويُرسِلها مرَّةً، ويُسْنِدها أخرى على حسب نشاطه[2].

وقال ابن عبدالبر: وكان وكيعٌ يُحَدِّثُ به عن مالكٍ هكذا أيضًا مُرسلًا حينًا، وحينًا يُسْنِدُه كما في المُوطَّأ عن سُمَيٍّ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرة، وهذا إنما هو من نشاط المُحدِّث وكسله أحيانًا ينشط فيُسْنِدُ، وأحيانًا يكسل فيُرسِل على حسب المُذاكرة[3].

-أنواع قَصْر الإسناد:

الاختلاف الذي يقع من الرُّواة في الحديث أنواعٌ عديدةٌ ذكرها علماء الاصطلاح، ومن أشهر من حرَّرها الحافظ العَلائيُّ في مُقدِّمة كتابه «الأحكام».

---

(١) «العلل» للدارقطني (١٠/ ٢٥).

(٢) «صحيح ابن حبان» (٧/ ٣١١).

(٣) «التمهيد» (٢٢/ ٣٣). وستأتي ترجمة مالك، وكذا الحفاظ قبله في فصل الرواة الموصوفين بقصر الإسناد.

ينظر أيضاً: «الجوهر النقي» لابن التركماني (١/ ٢٤٦)، و«البدر المنير» لابن الملقن (٣/ ٥٥٩)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ١٢٥)، و«عمدة القاري» للعيني (٢٠/ ١٥٧).

ونقلها عنه الحافظ ابن حجر[١]، ومُجمل هذه الأنواع ما يأتي:

١- تعارض الوصل والإرسال.

٢- تعارض الوقف والرفع.

٣-تعارض الاتّصال والانقطاع.

٤-أن يرويَ الحديثَ قومٌ مثلًا عن رجلٍ عن تابعيٍّ عن صحابيٍّ، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعيٍّ آخر عن الصحابيِّ بعينه.

٥-زيادة رجلٍ في أحد الإسنادَين.

٦-الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردِّدًا بين ثقةٍ وضعيفٍ اهـ.

ومن خلال النظر في الأحاديث المُختَلف فيها بسبب قَصْر الإسناد، تَنحصر أنواعها في ثلاثةٍ مما تقدَّم، وهي:

١-قَصْر الإسناد بوقف الحديث المَرفوع.

- «علل ابن أبي حاتم الرازي» (رقم/ ٢٣١٥).

- «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص/ ٢٠)

- «علل الدارقطني» (١/ ٤٧)، (٨/ ١٤٤١، ١٤٣١، ١٤٤٢) (١٠/ ١٨٢٠، ١٨٢٧، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٣).

٢-قصر الإسناد بإرسال الحديث المَوصول.

- «عِلَل ابن أبي حاتم الرازي» (رقم/ ٩٨٠، ٣٠٨، ١٦٤٣، ١٦٦٣، ٢١٣٨، ٢٥٤٧).

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧٧٨).

- «عِلَل الدارقطني» (١٠/ ٨٥٣)، (١٤/ ٣٧٧٢).

٣-قَصْر الإسناد بإسقاط راوٍ، أو أكثر.

- «عِلَل ابن أبي حاتم الرازي» (رقم/ ٣١٢، ٦٧٤، ٦٨٨، ١١٧٩، ١٤٤٢، ٢٠٧١، ٢٢٦٧، ٢٢٩٣).

- «عِلَل الدارقطني» (٦/ ٩٨٠).

- «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص/ ١١٦).

وعند التأمُّل في هذه الأنواع الثلاثة نجدها تجتمع في عامل النقص والحذف من الإسناد، وهذا موافق للمعنى اللغوي لـ (قصر).

تنويهٌ: الأحاديث التي وقع فيها قَصْرُ الإسناد ليست محصورةً فيما تقدَّم، والأمثلة المذكورة هنا هي الأحاديث التي نصَّ الأئمَّة على قَصْر الإسناد فيها.

وهنالك أمثلةٌ أخرى تُعْرَف من خلال النظر في ضوابط هذه المسألة، وقرائنها.

الفصل الرابع: ضوابط الحكم بقَصْر الإسناد، وقرائنه

الحكم بقَصْر الإسناد له ضوابطُ تحكمه، وقرائن تدُلُّ عليه، فليس كل وقفٍ أو إرسالٍ من الثقة أو الحافظ يدخل تحت هذا الباب، فالثقات بل الحفاظ لهم أخطاءٌ معروفةٌ.

قال الحافظ الذهبيُّ: «فأَرِني إمامًا من الكبار سَلِم من الخطأ والوَهْم، فهذا شُعبة وهو في الذُّروة له أوهامٌ، وكذلك معمرٌ، والأوزاعيُّ، ومالكٌ رحمة الله عليهم»(1).

فإذا دلَّت القرائن على وقوع الخطأ والوهم ولو من الحافظ حُكِمَ به، وتعيَّن المَصير إلى الترجيح بين الأَوْجُه لا الجمع.

وعند التأمُّل في كلام الأئمة النُّقَّاد، والأحاديث المُختَلف فيها نقف على ضوابط لا بد من تحقُّقها في الاختلاف حتى يدخل في دائرة قَصْر الإسناد، ويُمْكِن إجمال هذه الضوابط فيما يأتي:

١- أن يكون الوجهان متكافئين في الجملة.

لأنه إذا كان أحد الوجهين ضعيفًا فالحمل على الخطأ والوهم ظاهرٌ، ولا نحتاج إلى تكلُّف الجمع والتوفيق بين الروايات هنا، وكذا لو كان المَدار الذي وقع

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦).

عليه الاختلاف ضعيفًا فتحميله الوهمَ والاختلافَ أولى وأقرب إلى الصواب.

ومن أمثلة ذلك، ما ذكره الدارقطنيُّ في توجيه اختلافٍ وقع على قيس ابن أبي حازمٍ، قال: وجميع رواة هذا الحديث ثقاتٌ، ويُشبه أن يكون قيس ابن أبي حازمٍ كانَ ينشط في الرواية مرَّةً فيُسْنِدُه، ويجبُن عنه فيَقِفُه على أبي بكرٍ(١)".

٢- أن يكون الراوي الذي وقع منه القَصْر ثقةً.

الراوي الذي يقع منه قَصْر الإسناد قد يكون مَدار الاختلاف، وهذا هو الغالب، وقد يكون أحد رواة الوجهين، ولابد أن يكون ثقةً كما في المثال السابق؛ لأنه لو كان ضعيفًا لغلب على الظنِّ وقوع الخطأ منه.

وعند النظر في الرُّواة الذي وقع منهم هذا الأمر نَجد أنهم ثقاتٌ، وغالبهم من الحُفَّاظ الكبار كما سيأتي بيانه في فصل الرُّواة المَوصوفين بقَصْر الإسناد.

٣- أن يكون الاختلاف ضمن دائرة النقص.

وهو ثلاثة أنواعٍ كما تقدَّم: تعارض الوصل والإرسال، والوَقْف والرفع، وإسقاط راوٍ وإثباته، وقد عُلِم هذا الضابط من خلال أمرين:

الأول: جميع الأحاديث التي نصَّ الأئمَّة عليها في هذا الباب لا تخرج عن هذه الأنواع الثلاثة من الاختلاف.

الثاني: مفهوم عبارة (قصر) التي استعملها الأئمة في هذا النوع من الاختلاف يدُلُّ على النقص والحذف، وهذا إنما يكون في هذه الأنواع الثلاثة

---

(١) «علل الدارقطني» (رقم/ ٤٧).

من الاختلاف.

وهذه الضوابط مستفادةٌ من كلام الأئمّة على الأحاديث في هذا الباب -كما تقدَّم-، ومن أجمع العبارات المُوَضِّحة لهذه الضوابط ما ذكره الحافظ ابن حبان في وصفه للإمام مالك بهذا الأمر.

قال ابن حبان: «وهذه كانت عادةَ لمالك بن أنسٍ يرفع في الأحايين الأخبارَ، ويُوقِفها مرارًا، ويرسِلُها مرَّةً، ويُسْنِدُها أخرى على حسب نشاطه. فالحكم أبدًا لمن رفع عنه، وأسند بعد أن يكون ثقةً حافظًا مُتقنًا على السبيل الذي وصفناه في أوَّل الكتاب»[1].

فقوله: (يرفع في الأحايين الأخبارَ، ويوقفها مرارًا، ويُرسلها مرَّةً، ويُسندها أخرى) بيانٌ لنوع الاختلاف، وهو الضابط الثالث.

وقوله: (على حسب نشاطه) بيان؛ لأحد أسباب قَصْر الإسناد.

وقوله: (فالحكم أبدًا لمن رفع عنه، وأَسند) هذا الأثر والنتيجة، وسيأتي.

وقوله: (بعد أن يكون ثقةً حافظًا مُتقنًا) هذا بيانٌ للضابط الثاني، ويدخل فيه الأوَّل، وفيه بيان أن هذا الأمر مُنحصِرٌ في دائرة الثقات، والغالب أنهم من الحُفَّاظ الكبار.

وسيأتي بيانها عمليًّا في فصل النماذج والتطبيقات.

قرائن قَصْر الإسناد.

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٧/ ٣١١).

الضوابط المُتقدِّمة بمنزلة الشرط عند الأصوليين: وهو ما يلزم من عدمه العدَم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ[١].

فلا يلزم من توفُّر الضوابط المُتقدِّمة تعيُّن الحكم بقَصْر الإسناد مُطلقًا كما سيأتي بيانه في أثر قَصْر الإسناد في الحديث المُختلف فيه.

فهنالك قرائن وأماراتٌ إذا وُجِدَتْ مع الضوابط ارتفع الاحتمال، وتعيَّن المَصير للحكم بقَصْر الإسناد، وهذه القرائن قد تُوجَدُ جميعها، وقد يتخلَّف بعضها، وهي:

١. أن يكون الراوي معروفًا بقَصْر الإسناد.

إذا نصَّ أحد أئمة الحديث على وصف أحد الرُّواة بقَصْر الإسناد، ثم وقع اختلافٌ عليه، وتوفَّرت الضوابط المُتقدِّمة تقوَّى وترجَّح بذلك الحكم به.

٢. تصريح أحد الأئمَّة بأحد أسباب القصر المُتقدِّمة.

كقول الدارقطنيِّ في اختلافٍ وقع على محمد بن سيرين: وقد عُرِفَتْ عادةُ ابن سيرين أنه ربما توقَّف عن رفع الحديث توقِّيًا

وقوله في مسعر بن كدام: «كان ربما قَصَر الإسناد طلبًا للتوقِّي».

وقوله في عبدالله بن عون: والخلاف فيه من ابن عون؛ لأنه كان كثير الشكِّ.

وستأتي هذه النقول، وغيرها في فصل الرُّواة المَوصوفين بقَصْر الإسناد.

---

(١) «روضة الناظر» لابن قدامة (ص/ ٥٩، ٦٠)

٣. تصريح أحد الأئمة بتصحيح الوجهين.

من لوازم قَصْر الإسناد أن يكون الوجهان محفوظين؛ لأنه لو تبيَّن خطأ أحد الوجهين خرج من دائرة قَصْر الإسناد إلى دائرة الوَهْم.

ومن شواهده: قول أبي حاتمٍ الرازيِّ في توجيه اختلافٍ وقع من حماد بن سلمة: جميعًا صحيحين حماد قصَّرَ به، وجرير جوَّده.

وقول الدارقطنيِّ في «العِلَل»: رفْعُهُ صحيحٌ، ومن وَقَفَهُ فقد أصاب؛ لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا يرفعُ مرَّةً، ويُوقف مرَّةً.

وتقدَّم هذا في (ص/ ١٠،٩)، وسيأتي مزيد أمثلة.

٤. أن يأتي الوجهان عن الراوي الذي قَصَر.

غالبًا ما يأتي الوجهان عن الراوي المَعروف بهذا الأمر، فيأتي عنه الرفع والوقف مثلًا، كما سيأتي بيانه في الأمثلة والتطبيقات.

وأحيانًا قد يتحمَّله مرفوعًا ثم يَقِفُه، ولا يرويه إلا موقوفًا، وهذا قليلٌ.

الفصل الخامس: أثر قَصْر الإسناد في الحديث المُختلف فيه

تُعْتَبَرُ مسألة الاختلاف على الراوي والأسباب الباعثة عليها، وما ينتج عنها من أنواع من المَسائل المُهِمَّة في تعليل الأحاديث، ونقدها.

وقد أولى علماء الحديث هذا الأمر عنايةً خاصَّةً، وأفردوا لبعض أنواع الاختلاف المُهِمَّة المُؤَثِّرة في الراوي والمَروي مُصنفاتٍ مُستقلَّةً، منها:

كتاب «بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل» للحافظ ابن حجرٍ.

وكتاب «مزيد النفع لمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع «للحافظ ابن حجرٍ أيضًا، وكذا أفردوا لها مباحث مُستقلَّة ضمن كتب الاصطلاح[1].

وإذا وقع الاختلاف على الراوي فإن النظر فيه إجمالًا يكون من وجهين:

١- الجمع بين أوجه الاختلاف، والتوفيق بينها.

٢- الترجيح بين أوجه الاختلاف.

أمَّا الجمع بين أوجه الاختلاف فله مسالك متعدِّدَةٌ، وطُرُقٌ منضبطةٌ، ومن أشهر مسالك الجمع:

الأول: قَصْرُ الإسناد، وهذا مجال الحديث في هذا البحث

---

(١) ينظر «فتح المغيث» للحافظ السخاوي (١/ ١٥٨).

و الاختلاف الذي باعثه قَصْر الإسناد يقع في الاختلاف المُؤَثِّر كتعارُض الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع كما تقدَّم.

الثاني: سَعة الرواية، والمُراد به أن يكون الراوي مَدار الاختلاف حافظًا واسع الرواية يُمكن أن يأتي الحديث عنه على أوجهٍ مُتعدِّدةٍ.

والاختلاف الذي باعثه سَعة الرواية غالبًا ما يقع في الاختلاف غير المُؤَثِّر كالاختلاف في تسمية صحابي الحديث، أو من دونه وهم ثقاتٌ.

وقد يقع في زيادة راو في الإسناد ونقصه[١] .

وأما الترجيح فيُصار إليه إذا دلَّت القرائن على وقوع الخطأ والوهم من الراوي.

وللترجيح أوجهٌ ومسالك كثيرةٌ معروفةٌ مبثوثةٌ في كتب الاصطلاح وغيرها، وقد جمعها الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازميُّ في كتابه «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» وذكر خمسين من أوجه الترجيح.

ولخَّصها، وزاد عليها الحافظ العراقيُّ في كتابه «التقييد والإيضاح»، وأوصلها إلى مائة مُرجِّح[٢].

ومن خلال ما تقدَّم يتبيَّن أن الاختلاف في الحديث مراتب، وكذا الرُّواة الذين وقع منهم وعليهم الاختلاف هم درجات عند أهل الحديث:

---

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٢٢٨، ٢٧٧، ١٦٣٤)، وانظر «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٨٣٨).

(٢) «التقييد والإيضاح» النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث (ص/ ٢٨٦)، وهي مرجحات لمختلف الحديث على وجه العموم، وجملة من هذه المرجحات يتعلق بموضوع هذا البحث.

- فمنهم من يقع عليه الاختلاف؛ لسَعة روايته.
- ومنهم من يقع منه الاختلاف قصدًا توقّيًا وورعًا.
- ومنهم من يقع منه الاختلاف؛ لسوء حفظه وتخليطه.

قال الحافظ ابن رجب: اختلاف الرجل الواحد إن كان مُتَّهمًا فإنه يُنسب إلى الكذب، وإن كان سَيِّء الحفظ يُنسَبُ به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يُحتَمل مثل ذلك ممن كثر حديثُه، وقَوِيَ حفظُه كالزهريِّ وشعبة، ونحوهما»[1] اهـ.

تقصير الراوي للإسناد له أثرٌ ظاهرٌ في النظر في أوجه الاختلاف في الحديث، والحكم عليها، ويُمكن تلخيص هذا الأثر فيما يأتي:

١- أن الاختلاف الواقع في الإسناد من الاختلاف الذي لا يُؤثّر في صحة الحديث، ولا يُعَلِّله.

وقد أطنب الحُفَّاظ على إبراز هذا الأثر، والتصريح به في كثيرٍ من الاختلافات التي باعثها قَصْر الإسناد تنويهًا وتنبيها من الغلط في تعليل الحديث بسبب هذا الاختلاف، ومن الشواهد أيضًا:

- حديث الإمام مالكٍ في «الموطأ» عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسارٍ مرفوعًا في سجود السهو.

قال الخطَّابيُّ: وقد ضعَّف حديثَ أبي سعيد قومٌ زعموا أن مالكًا أرسله عن

(١) «شرح العلل» (٢/ ٨٣٨)، و(١/ ٤٢٤).

عطاء بن يسارٍ، ولم يذكر فيه أبا سعيد الخدري.

قال: وهذا مما لا يقدح في صحته، ومعلومٌ عن مالكٍ أنه يرسل الأحاديث، وهي عنده مُسندَةٌ، وذلك معروفٌ من عادته[1].

وقال ابن العطار في «غُرَر الفوائد» أثناء كلامه في توجيه اختلاف وقع على الزهري:

وهــذا الاخـتلاف الذي وقع في إسناد هذا الحديث عن الزهريِّ لا يُؤَثِّر في صحته..فربما أرسله تارةً على حسب نشاطه وكسله كما أشار إليه مسلمٌ رحمه الله في مقدِّمة كتابه، ومع ذلك فلا يكون ما ذكرناه اعتلالًا يقدح في صحة الحديث[2] اهـ.

وقد تقدَّم بعض الأمثلة على ذلك، وسيأتي مزيد توضيحٍ لهذا الأمر في فصل الرُّواة المَوصوفين بقَصْر الإسناد، وفصل التطبيقات العمليَّة.

٢- أن الوجهين محفوظان عن ذلك الحافظ الذي قَصَر.

حُـفَّاظ الحـديث والأئمـة النُّقَّاد لا يسـترْوِحون تصحيح الوجهين مُطلقًا إذا كان الرواة ثقاتٍ، بل الأمر مبنيٌّ عندهم على القرائن المُحتفَّة بالحديث.

---

(١) «معالم السنن» حديث (رقم/ ٢٩٧). وتقدم كلام السبكي وفيه: ومثل هذا كثير في حديث مالك - رضي الله عنه -، فمتى اتفق اثنان فأكثر على رفع ما وقفه، أو إسناد ما أرسله لم يعلل [بصنيعه] مع جلالته علماً وديناً.

(٢) «غرر الفوائد» (ص/ ٢٠).

قال السراج البلقيني: «و لو فتحنا باب التأويلات لاندفع كثيرٌ من عِلَل المُحَدِّثين»(١).

قال الحافظ ابن حجر: «فأين هذا ممن يستروح، فيقول مثلًا: يُحتمل أن يكون عند أبي إسحاق على الوجهين، فحدَّث به كل مرَّةٍ على إحداهما:

وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق إلا إن جاءت روايةٌ عن الحارث بجمعهما، ومَدار الأمر عند أئمَّة هذا الفنِّ على ما تَقَوَّى في الظنِّ»(٢).

ومن أهم القرائن التي تدُلُّ على صحة الوجهين في اختلاف الرُّواة الثقات أن يكون الراوي معروفًا بقَصْر الإسناد.

والُمراد بصحة الوجهين هنا أن هذين الوجهين رواهما الحافظ عمدًا وقصدًا لا وهمًا وخطأ، وقد أكثروا من التنويه على هذا الأمر عند كلامهم على هذا النوع من الاختلاف، وقد تقدَّم شواهد وأمثلةٌ لذلك عند الكلام على قرائن الحكم به.

ويحسُن التنبيه في هذا المَقام إلى أن حكم الأئمة النُّقَّاد على الحديث المُختلف فيه يقع في الجُملة على مراتب ثلاث:

الأولى: الحكم على الاختلاف، ونقصد به الترجيح بين أوجه الاختلاف.

وهذه المرتبة هي مقصود الكلام هنا

الثانية: الحكم على الحديث: من وجهه الراجح.

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص/ ٢٨٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٨٠).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٣٢٧).

الثالث: الحكم على الحديث: بمجموع طُرُقه وشواهده.

والغالب في كتب العِلَل المَرتبة الأولى، وتليها في الكثرة المَرتبة الثانية، وأمَّا المرتبة الثالثة فهي قليلةٌ في كتب العِلَل.

ولذا يخطىء البعض فيحمل حكم الإمام في الترجيح بين الأوْجُه والطُّرُق على الحكم الكُلِّيِّ على الحديث.

ويظهر أثر هذا الخطأ إذا كان أصل الحديث في «الصحيحين». فكم من حديث في «الصحيحين» يحكم عليه أبو حاتمٍ أو أبو زرعة بالنكارة أو التعليل، ومقصدهما أحد الأوجه الإسناديَّة التي روي بها الحديث لا أصله.

وقد نبَّه الحُفَّاظ على مثل هذا، قال الحافظ ابن الصلاح:

«وهذا الاستدراك من الدارقطنيِّ مع أكثر استدراكاته على الشيخين قدح في أسانيدهما غير مُخرجٍ لمتون الحديث من حيِّز الصحة»(١) .

٣- أن الأصلَ في الاختلاف الوجهُ الزائد.

الأصل والصحيح في الاختلاف الواقع في هذا النوع هو الوجه الزائد: الرَّفع أو الوصل أو إثبات الراوي، والقصر أمر طارئٌ قصدًا وعمدًا، وهذا أمرٌ مُتحقِّقٌ وواقع في جميع الأحاديث في هذا الباب.

لأنه لو ترجَّح القاصر لخرج عن القَصْر اختيارًا وقصدًا الذي يقع من الثقة أو الحافظ إلى القصر خطأ ووهمًا الذي يقع من الراوي المُتكلَّم فيه.

(١) «صيانة مسلم» (ص/ ١٧٨).

و هذه النتيجة هي أهمُّ أثرٍ يُستفاد في هذا النوع من الاختلاف.

وتقدَّم قول ابن حبان:

وهذه كانت عادةً لمالك بن أنس يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مرارًا، ويُرسلِها مرَّةً، ويسندها أخرى على حسب نشاطه فالحكم أبدًا لمن رَفَع عنه، وأَسْنَدَ بعد أن يكون ثقةً حافظًا مُتقِنًا»[١].

وقول أبي عبدالله الحاكم: ومما يلزم طالبَ الحديث معرفتُه نوعٌ آخر من المَوقوفات، وهي مُسْنَدَةٌ في الأصل يُقَصِّرُ به بعض الرُّواة فلا يسنده.... ولا تُعَدُّ في المَوقوفات»[٢].

وشواهد ذلك كثيرةٌ تقدَّم بعضها، وسيأتي المَزيد منها في الفصل الآتي، والذي بعده.

- ونستفيد من خلال ما تقدَّم أنه ليس كل اختلافٍ في الحديث يدُلُّ على وهنه وضعفه، فكم من حديث رُوِيَ على أوجهٍ مُختلفةٍ في الإسناد، وهو مُخَرَّجٌ في «الصحيحين».

قال الحافظ العلائي: «وأما من يقول: إن الاختلاف في الحديث دليلٌ على عدم ضبطه في الجملة، فهو قول ضعيفٌ عند أئمَّة هذا الفنِّ في مثل هذا الاختلاف.

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٧/ ٣١١).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٢٠).

ولو كان مُسقِطًا للاحتجاج بالحديث، لسقط الاحتجاج بما لا يُحْصَى من الحديث مما في إسناده مثل هذا الاختلاف.

وقد جاء في «الصحيحين» منه شيءٌ كثيرٌ، فإن من تتبع «الصحيحين» وجد فيهما العدد الكثير من مثل هذا، ولم يَعُدُّوا ذلك خلافًا، ولا استدركه عليهما الدارقطنيُّ وغيره فيما استدرك على الكتابين من العِلَل في بعض أحاديثهما»[1].

(١) «جزء في تصحيح حديث القلتين» للعلائي (ص/ ٢٥).

الفصل السادس: الرواة الموصوفون بقصر الإسناد

الرُّواة المَوصوفون بقَصْر الإسناد كلهم من الثقات، وغالبهم من الحُفَّاظ الكبار، ولأجل ذلك يقع هذا الاختلاف منهم قصدًا واختيارًا -كما تقدَّم-.

وأما الضُّعفاء فيقع الاختلاف منهم لسوء حفظهم، وعدم ضبطهم.

فالضعيف لا يزيده الاختلاف إلا ضعفًا، والثقة الحافظ المعروف بهذا الأمر لا يُؤَثِّر عليه، ولا يُعَدُّ في أخطائه كما تقدَّم تقريره.

وقد بلغ عدد من وقفت عليه ممن وُصِف بقَصْر الإسناد أربعةً وعشرين راويًا [١].

وهم مراتب: منهم المُكثر، ومنهم المُقِلُّ، ومنهم من عُرِف عنه نوعٌ واحد من أنواع الاختلاف المُتقدِّمة، ومنهم من اجتمعت فيه الأنواع الثلاثة، وأصبح ذلك عادةً له كما سيأتي بيانه.

وفيما يأتي تراجمهم وبيان أحوالهم، ومنهجي في هذه التراجم على النحو الآتي:

---

(١) وقفت على نحو ثمانية وعشرين راوياً من الثقات الذين وقع منهم القصر:
- ترجح لي أن أربعة منهم وقع منهم قصر الإسناد على سبيل الخطأ والوهم.
- وأربعة الأمر فيهم محتمل، وهم: (شعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيى، ويحيى بن زكريا، ويونس بن يزيد الأيلي) وهم ثقات وبعضهم حفاظ -ستأتي تراجمهم-، وقد توفرت فيهم الضوابط المتقدمة، لكن لم أقف على قرائن قوية يتعين معها الحكم عليهم بقصر الإسناد، والقلب أميل إلى وصفهم بذلك مع بقاء التردد.

-أترجم للراوي ترجمةً مختصرةً وافيةً بالمقصود.

- اعتني بذكر نصوص الأئمة في وصفه بقَصْر الإسناد؛ لأنه المَقصود الأهم في الترجمة.

- إذا كان الراوي معروفًا ومشهورًا به اكتفيت بنقل كلام الأئمَّة في ذلك دون ذكر أحاديثه، وإلا ذكرت جميع ما أجده له من أحاديث.

وهذا أوان الشروع في المَقصود.

١- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسيُّ مولاهم البجليُّ.

روى عن أبيه، وأبي جُحيفة، وعبدالله بن أبي أوفى، وعمرو بن حُريثٍ، وأبي كاهلٍ، وهؤلاء صحابةٌ، وعن قيس بن أبي حازم وأكثر عنه. وعنه شعبة والسفيانان، وخلقٌ.

قال يعقوب بن شيبة: كان ثقةً ثبتًا، وقال ابن مهدي وابن معين والنسائي: ثقةٌ. وقال ابن عمار الموصلي: حُجَّةٌ.

قال الحافظ الذهبي: الحافظ الإمام الكبير، وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ من الرابعة مات سنة ست وأربعين ومئة، خرَّج له الجماعة[1].

وصفه بقَصْر الإسناد: أبوزرعة الرازي.

- جاء في «عِلَل ابن أبي حاتم»: سمعت أبا زرعة وسئل عن حديثٍ رواه شعيب عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر عن

(١) «تهذيب الكمال للمزي» «(٣/ ٦٩)»، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦/ ١٧٦)، و«الكاشف» للذهبي (١/ ٢٤٥)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١/ ٢٥٤)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ١٠٧).

النبي ﷺ قال: «أَيُّهَا النَّاسُ، لَعَلَّكُمْ تَقْرَؤُونَ هَذِهَ الآيَةَ، وَتَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَهَا اللَّهُ: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) [المائدة: ١٠٥]، وَإِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الْمُنْكَرَ، فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكُوا أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ».

قال أبو زرعة: وقد وقفه ابن عيينة ووكيعٌ ويحيى بن سعيد القطان عن إسماعيل ويونس ابن أبي إسحاق.

ورواه يونس عن طارق، وبيان بن بشر عن قيسٍ عن أبي بكر موقوفًا.

ورواه الحكم عن قيسٍ عن أبي بكر موقوفًا.

قال أبو زرعة: وأحسب إسماعيل بن أبي خالد كان يرفعه مرَّةً، ويوقِفه مرَّةً"[1] اهـ.

أقول: جعل أبو زرعة الاختلاف في هذا الحديث من إسماعيل نفسه؛ لشكِّه أو توقِّيه في رفع الحديث، وسيأتي في ترجمة قيس بن أبي حازم شيخ إسماعيل نسبة الإمام الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث لقيسٍ.

٢- أيوب بن أبي تميمة أبو بكر السختيانيُّ.

روى: عن عمرو بن سلمة، وابن سيرين. وعنه: الحمادان، والسفيانان، وخلقٌ.

قال شعبة: ما رأيت مثله كان سيِّد الفقهاء. وقال ابن سعد: كان ثقةً ثبتًا في الحديث جامعًا، كثير العلم حُجَّةً عدلًا.

---

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ١٧٨٨).

قال ابن حجر: ثقةٌ ثَبتٌ حُجَّةٌ، من كبار الفقهاء العُبَّاد، أخرج له الجماعة[١].

- وصفه بقَصْر الإسناد: الإمام أحمد.

- سئل الإمام أحمد عن هشام بن حسان، فقال:

أيوب وابن عون أحب إليَّ، وحسَّن أمر هشامٍ، وقال: قد روى أحاديث رفعَها أوقفوها، وقد كان مذهبهم أن يُقَصِّروا بالحديث، ويوقِفوه[٢] اهـ.

أقول: وعبارة الإمام أحمد صريحةٌ في أن أيوب وابن عون معروفان بقَصْر الحديث، وسيأتي مزيد بيان في ترجمة ابن عونٍ.

٣- حماد بن سلمة بن دينار الإمام أبو سلمة أحد الأعلام.

روى عن سلمة بن كهيل، وابن أبي مليكة. وعنه شعبة، ومالكٌ، وخلقٌ.

قال أحمد بن حنبل: حماد بن سلمة عندنا من الثقات ما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرةً. وقال ابن معينٍ: أثبت الناس في ثابتٍ حمَّاد بن سلمة.

قال الذهبي: ثقةٌ له أوهامٌ، وقال ابن حجر: ثقةٌ عابدٌ، أثبت الناس في ثابتٍ، وتغيَّر حفظه بأخَره، خرَّج له مسلمٌ، والأربعة[٣].

-وصَفه بقَصْر الإسناد: أبو حاتمٍ الرازيُّ.

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٣/ ٤٥٧)، و«الكاشف» للذهبي (١/ ٢٦٠)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١/ ٣٨٤)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ١١٧).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد رواية المروذي وغيره (ص/ ٧١).

(٣) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٣١٢، ٦٨٨، ٣٠٨)، و«تهذيب الكمال» (٧/ ٢٥٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٤٤)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٥٩٠)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١١)، و«تقريب التهذيب» (ص/ ١٧٨).

- جاء في «عِلَل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديثٍ رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن النبي ﷺ قال: «لا يَغُرَّنَّكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، وَلكِنْ يُؤَذِّنُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

فقال أبي: حدثنا الحميدي قال حدثنا فضيل بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ. جميعًا صحيحين قَصَّر حمادٌ، وجوَّده غيره.

- وفي «عِلَل ابن أبي حاتم» قال: سألت أبي عن حديثٍ رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن حذيفة في صلاة الكسوف. قلت: وقد رواه سعيدٌ وعمران قالا: عن قتادة عن أبي حسَّان عن مُخارق بن أحمد عن حذيفة قلت لأبي: أيهما الصحيح؟

قال: جميعًا صحيحين حماد قصَّر به لم يضبط، وسعيدٌ وعمران ضبطا. اهـ

- وفي «عِلَل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديثٍ رواه حماد بن سلمة عن واصلٍ مولى أبي عيينة عن بشار بن أبي سيف عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي ﷺ قال: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا».

قال أبي: حدثنا إبراهيم بن أبي سويدٍ عن جرير بن حازمٍ عن واصل عن بشار بن أبي سيف عن الوليد بن عبدالرحمن عن غضيفٍ عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي ﷺ قال: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا».

قلت لأبي: أيهما الصحيح؟ قال: جميعًا صحيحين حماد قصَّر به وجريرٌ جوَّده [1]. اهـ

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٣١٢، ٦٨٨، ٣٠٨).

- أقـول: تقدَّم أن مـن قرائن قَصْـر الإسنـاد تصحيح أحد الأئمة للوجهين جميعًا.

٤- حماد بن زيد بن درهم الأزديُّ الجهضميُّ أبو إسماعيل البصريُّ.

روى عن أبي عمران الجوني، وثابتٍ. وعنه مُسدَّدٌ، وعلي بن المديني، وخلقٌ.

قال ابن مهدي: ما رأيت أحدًا لم يكتب أحفظ منه، وما رأيت بالبصرة أفقه منه، ولم أر أعلم بالسنة منه.

قال الذهبي: العلامة المُحدِّث الثَّبْتُ، وقال: لا أعلم بين العلماء نزاعًا في أن حماد بن زيد من أئمة السلف، ومن أتقن الحُفَّاظ وأعدلهم وأعدمهم غلطًا على سَعة ما روى.

وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ، قيل: إنه كان ضريرًا، ولعله طرأ عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، مات سنة تسع وسبعين ومائة، وله إحدى وثمانون سنة، وخرَّج له الجماعة[1].

- وصَفه بقَصْر الإسناد: أبو حاتم الرازي، ويعقوب بن شيبة.

- جـاء في «عِلَل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد عن عمرو بـن ديـنارٍ عن عوسجة مولى ابن عـباس أن رجلًا تُوُفِّي على عهد

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ٢٣٩)، و«الكاشف» للذهبي (١/ ٣٤٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي(٧/ ٤٥٦) و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ١٠)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ١٧٨).

رسول الله ﷺ، ولم يدَع وارثًا إلا مولًى هو أعتقه... الحديث.

فقلت له: فإن ابن عيينة، ومحمد بن مسلم الطائفيَّ يقولان: عن عوسجة عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

فقلت له: اللذان يقولان: ابن عباس محفوظٌ؟ فقال: نعم، قصَّر حماد ابن زيد. قلت لأبي: يصح هذا الحديث؟ قال: عوسجة ليس بالمشهور.

- وفي «عِلَل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن زيد أخو حماد بن زيدٍ، وابن عُلَيَّة عن أيوب عن عمرو بن سعيد عن أنسٍ قال: كان رسول الله ﷺ أَرْحَمَ بِالصَّغِيرِ.

قال أبي: رواه حماد بن زيدٍ عن أيوب عن أنسٍ عن النبي ﷺ.

قال أبي: الصحيح عن عمرو بن سعيد، وحماد بن زيد قصَّر برجلٍ.

- وقال يعقوب بن شيبة: حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكلٌّ ثقةٌ، غير أن ابن زيد معروفٌ بأنه يُقَصِّر في الأسانيد، ويوقِف المَرفوع، وكثير الشكِّ بتوقِّيه، وكان جليلًا، لم يكن له كتابٌ يرجع إليه، فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث ولا يرفعه، وكان يُعَدُّ من المُتثبِّتين في أيوب خاصَّةً(١).

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ١٦٤٣، ٢٢٦٧، ٢٢٩٣)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ١٠)، وظاهر عبارة يعقوب بن شيبة أن حماد بن سلمة لا يقصر الأسانيد.

والجواب عنه أن يقال: لعل حماد بن زيد أشهر بهذا الأمر من حماد بن سلمة ولذا خصه به، أو يقال: يعقوب بن شيبة لم يذكره به لأنه لم يقف، بينما ذكره به أبو حاتم الرازي كما تقدم في ترجمة حماد بن سلمة.

٥- حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصريُّ.

روى عن أنسٍ، والحسن. وعنه شعبة، ويحيى القطان، وعِدَّةٌ.

وثَّقه أبو حاتمٍ وابن معين والعجلي وابن خراش وغيرهم.

قال الذهبي: الإمام الحافظ، وقال ابن حجر: ثقةٌ مُدَلِّسٌ، وعابه زائدة؛ لدخوله في شيءٍ من أمر الأمراء، مات سنة اثنتين، ويقال ثلاث وأربعين ومائة وهو قائم يصلي، وله خمسٌ وسبعون، خرَّج له الجماعة(١).

- وصفه بقَصْر الإسناد: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيَّان.

- جاء في «عِلَل الحديث» لابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديثٍ رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير عن حميدٍ عن أنسٍ عن النبي ﷺ قال: «غَزْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الجَنَّةِ اطَّلَعَتْ عَلَى الأَرْضِ لأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا..» الحَدِيثَ.

قال أبي: حدثنا الأنصاري عن حميدٍ عن أنسٍ موقوف.

قال أبي: حديث حميد فيه مثل ذا كثيرٌ: واحدٌ عنه يُسْنِدُ، وآخر يوقِف.

- وجاء في «عِلَل الحديث» قال: سألت أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يزيد بن زريع، وخالد الواسطي، وزهير بن معاوية، ويحيى بن أيوب، وأبو بكر ابن عياش، فقالوا كلهم:

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٧/ ٣٥٥)، و«الكاشف» للذهبي (١/ ٣٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦/ ١٦٣)،و «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٤٣)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر(ص/ ١٨١).

عن حميد عن أنسٍ قال: عاد النبي ﷺ رجلًا قد جهد حتى صار مثل الفَرْخ من شِدَّة المَرض فقال: «هَلْ كُنْتَ تَدْعُو اللَّهَ بِشَيْءٍ؟». قال: نعم كنت أقول: اللهم ما كنتَ مُعاقبي به في الآخرة فعجِّلْه لي في الدنيا.... الحديث.

فقالا: الصحيح عن حميد عن ثابتٍ عن أنسٍ.

قلت: من روى هكذا؟ فقالا: خالد بن الحارث والأنصاريُّ، وغيرهما.

قلت: فهؤلاء أخطئوا؟ قالا: لا، ولكن قصَروا، وكان حميدٌ كثيرًا ما يُرسِل(١).

٦- روح بن القاسم التميمي العنبريُّ أبو غياث البصريُّ.

روى عن عمرو بن دينار، وقتادة. وعنه يزيد بن زريع، وابن عُلَيَّة.

قال أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقةٌ.

وقال الذهبي: ثقةٌ ثَبتٌ، وقال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، وخرَّج له الجماعة سوى الترمذي(٢).

- وصَفه بقَصْر الإسناد: أبو عبدالله الحاكم.

قال الحاكم: ومما يلزم طالب الحديث معرفته نوعٌ آخر من المَوقوفات، وهي مُسْنَدَةٌ في الأصل يُقَصَّر به بعض الرواة فلا يُسْنِدُه.

---

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٩٣١، ٢٠٧١).

(٢) «تهذيب الكمال» للمزي (٩/ ٢٥٢)، و«الكاشف» للذهبي (١/ ٣٩٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي(٦/ ٤٠٤) و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٢٥٧)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٢١١).

مثال ذلك: ما حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبريُّ ثنا أبو عبدالله محمد بن إبراهيم العبديُّ ثنا أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريعٍ ثنا روح بن القاسم ثنا منصورٌ عن ربعي بن حراشٍ عن أبي مسعود قال: إنما حفظ الناس من آخر النبوَّة إذا لم تستحِ فاصنعْ ما شئت.

قال الحاكم: هذا حديثٌ أسنده الثوريُّ وشعبة وغيرهما عن منصور، وقد قَصَّر به روح بن القاسم، فوَقَفه، ومثال هذا في الحديث كثيرٌ، ولا يعلَم سندَها إلا الفرسانُ من نُقَّاد الحديث، ولا تُعَدُّ في المَوقوفات[1].

٧- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوريُّ أبو عبدالله الكوفيُّ.

روى عن: أبيه، وأبي إسحاق الشيباني، وأبي إسحاق السبيعي، وخلقٍ كثير.

روى عنه: خلق لا يُحصَوْن منهم: الأوزاعي، ومالكٌ، وابن المبارك.

قال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم وابن معين وغير واحد من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث. وقال الخطيب: كان إمامًا من أئمة المسلمين، وعَلَمًا من أعلام الدين مُجْمَعًا على إمامته بحيث يُستغنى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد، مات سنة إحدى وستين ومائة وله أربع وستون، أخرج له الجماعة[2].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص/ ٢٠).

(٢) «تهذيب الكمال» للمزي (١١/ ١٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/ ٢٢٩)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٢٠٣)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٩٩)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر

- وصفه بقَصْر الإسناد: أبو حاتم الرازي.

- جاء في «عِلل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديثٍ رواه الثوري وشعبة:

فقال الثوري: عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «مَنْ أَفطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صَوْمُ الدَّهْرِ».

ورواه شعبة عن حبيب عن عمارة عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هرير عن النبي ﷺ الحديث.

قلت: أيهما أصحُّ؟ قال: جميعًا صحيحين، أحدهما قصَّر، والآخر جوَّد[1].اهـ

أقول: والذي قصَّر هو الثوري؛ لأنه أسقط من الإسناد عمارة، وتقدَّم أن من قرائن قَصْر الإسناد تصحيح أحد الأئمَّة الوجهين.

٨- سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلاليُّ أبو محمد الكوفيُّ ثم المكيُّ.

روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وأيوب، والأعمش. وعنه: الحميديُّ، وأحمد، وخلقٌ.

قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، وقال أبو حاتم

(ص/ ٢٤٤).

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٦٧٤).

الرازي: ابن عيينة ثقةٌ إمامٌ وأثبت أصحاب الزهريِّ: مالكٌ، وابن عيينة.

قال الذهبي: ثقةٌ ثَبْتٌ حافظٌ إمامٌ. وقال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ إمامٌ حُجَّةٌ إلا أنه تغيَّر حفظه بأخرَة، وكان ربما دلَّس لكن عن الثقات(١).

- وصَفَه بقَصْر الإسناد: تلميذه الحميديُّ، والخطيب البغداديُّ.

قال الإمام الحميد: ثنا سفيان ثنا محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب عن عبدالله بن الزبير قال: قال الزبير: لَمَّا نزلت: (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ) [التكاثر: ٨]. قلت: يا رسول الله، وأيُّ نعيمٍ نُسْأَلُ عنه، وإنما هما الأسودان: التمر والماء؟ قال: «أَمَا إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ».

قال الحميدي: فكان سفيان ربما قال: قال الزبير، وربما قال: عن عبدالله ابن الزبير، ثم يقول: فقال الزبير(٢) اهـ.

والحديث ذكره الدارقطنيُّ في «العِلل» ونسب قَصْر الإسناد تجوُّزًا إلى زياد بن أيوب تلميذ سفيان.

قال الدارقطني: حدَّث به سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو عن يحيى عن عبدالله بن الزبير عن الزبير. ورواه زياد بن أيوب عن ابن عيينة، فلم يذكر فيه ابن الزبير قَصَّر به وأَرْسَله، والقول قول من وَصَله(٣). اهـ

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (١١/ ١٧٧)، و«الكاشف للذهبي (١/ ٤٤٩)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ١٠٤)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٢٤٥).

(٢) «مسند الحميدي» (رقم/ ٦١).

(٣) «علل الدارقطني» (رقم/ ٥٢٧).

وزياد بن أيوب حافظٌ حُجَّةٌ كان يُلَقَّب بشعبة الصغير؛ لإتقانه وحفظه[١].

وظاهر عبارة الدارقطني أن قَصْر الإسناد هنا وقع من زياد بن أيوب، لكن عبارة الحميديِّ تلميذ سفيان رفعت هذا الإشكال، وبيَّنت أن سفيان كان يشكُّ أحيانًا في ذكر عبدالله بن الزبير فيُسقطه، وهكذا تحمَّله زياد بن أيوب الحافظ.

- قال الخطيب البغدادي: كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيرًا في حديثه، فيرويه تارةً مُسندًا مرفوعًا، ويَقِفُه مرةً أخرى قصدًا واعتمادًا[٢].

٩- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكيُّ مولاهم أبو بسطام الواسطيُّ ثم البصريُّ الإمام الحافظ أمير المؤمنين في الحديث.

روى عن: حرب بن شداد، ومنصورٍ، وخلقٍ. وعنه: ابن مهدي، والطيالسي، وأُمَمٌ.

قال الثوري: هو أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه حفظًا، وإتقانًا، وورعًا، وفضلًا، وهو أول من فتَّش بالعراق عن أمر المُحدِّثين.

قال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ مُتقنٌ، مات سنة ستين ومائة، خرَّج له الجماعة[٣].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٥٠٨).

(٢) «الكفاية» (ص/ ٤١٧).

(٣) «تهذيب الكمال» للمزي(١٢/ ٤٧٩)،و «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٤/ ٢٩٧)، و«التقريب» لابن حجر (ص/ ٢٦٦).

- وصَفه بقَصْر الإسناد: أبو زرعة وأبو حاتم الرازيَّان.

-جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سمعت أبا زرعة وحدثنا عن الربيع بن يحيى عن شعبة عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة قال: إذا أفلسَ الرجل، فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحقُّ به.

وحدثنا أبو زرعة عن الحميدي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن هشام بن يحيى المخزومي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. فسمعت أبا زرعة يقول: قَصَّر به شعبة.

قال أبو محمد: وحدثنا بحديث الحميدي على أثر حديث شعبة فحدثنا به من حفظه.

- وجاء في «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن زريع عن حسين المُعلم عن عبدالله بن بريدة عن بشير بن كعب عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال: «سَيِّدُ الاستِغفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، وَأَنَا عَبْدُكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ... الحديث.

قال أبي: روى هذا الحديث شعبة عن حسين المُعلم عن ابن بريدة عن بشير بن كعب عن النبي ﷺ، ولم يقل: شداد.

قال أبي: الصحيح عن شدادٍ عن النبي ﷺ، نقص شعبة رجلًا.

وسمعت أبا زرعة وذكر هذا الحديث، فقال: روى عبدالوارث عن حسين المُعلم عن عبدالله بن بريدة عن بشير بن كعب عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ،

ورواه شعــبة عن حسين المُعلم عن عبدالله بن بريدة عن بشير بن كعبٍ عن النبي ﷺ. والحديث حديث عبدالوارث وقصَّر شعبة[١].

١٠- عاصم بن أبي النجود بهدلة الأسديُّ مولاهم المُقرىء.

روى عن: شهر بن حوشب، وزِرٌّ، وغيرهما. وعنه: شعبة، والحمادان، والسفيانان.

قال ابن سعد: كان ثقةً إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه، وقال أحمد: كان رجلًا صالحًا قارئًا للقرآن، وأهل الكوفة يختارون قراءته، وأنا أختارها، وكان خيِّرا ثقةً. وقال ابن معين: لا بأس به. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: صالحٌ، قال: وسألت أبا زرعة عنه، فقال: ثقةٌ. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: في حفظه شيءٌ.

قال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام.

والأقـرب أنه ثـقةٌ له أوهــام، حُجَّةٌ في القراءة. فقـد وثقه مُطلقًا أحمد وأبو زرعة، وهما من أئمة الجرح المُعتدلين، ومن نزل به عن رتبة الثقة فقد عُرِفَ عنه التشدُّد كأبي حاتم وابن معين والنسائي،وليس من لازم الثقة أن لا يخطىء، إنما الشأن في مقدار الخطأ.

قال الذهبي: «فأَرِني إمامًا من الكبار سلم من الخطأ والوهم فهذا شعبة

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ١١٧٩، ٢٠٧٧)،و «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي» (ص/ ٤١٧).

وهو في الذروة له أوهام، وكذلك معمر والأوزاعي ومالكٌ رحمة الله عليهم»[١].

- وصفه بقَصْر الإسناد: أبو حاتم الرازي.

- جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه عبيد الله ابن موسى وغيره عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله عن النبي ﷺ: «لا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ».

ورواه جرير بن حازمٍ عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن عبدالله موقوفًا.

أيُّهما أصحُّ؟ قال: جميعًا صحيحين، ولكنَّ عاصماً قصَّر به[٢]. اهـ

أقول: هذا من صور قَصْر الإسناد، ومن قرائن ذلك: تصحيح أبي حاتم للوجهين، مع بيان قَصْر عاصم له.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٧٤)، و«الكاشف» (١/ ٥١٨)، و«المغني في الضعفاء» (١/ ٣٢٢)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٥)، و«التقريب» (ص/ ٢٨٥).

و قال الذهبي في «السير» (١٣/ ٢٦٠، ٨١): إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً أو قال فيه لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي أو نحو ذلك

وقال أيضاً: يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يبين عليه الورع والمخبرة بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جراح.

(٢) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٢٣١٥).

١١- عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو واسمه يحمد الشاميُّ أبو عمرو الأوزاعيُّ الإمام.

روى عن: عطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، والزهريِّ، وغيرهم.

روى عنه: مالكٌ، وشعبة، والثوري، وابن المبارك، وغيرهم.

قال ابن مهدي: الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعيُّ ومالك والثوري وحماد بن زيد. وقال ابن عيينة: كان إمام أهل زمانه. وقال أبو حاتم: إمامٌ مُتّبَعٌ لما سمع[1].

- وصفه بقَصْر الإسناد: أبو حاتم الرازي.

- جاء في «علل ابن أبي حاتم»: سألتُ أبي عن حديث رواه شيبان وموسى بن خلف العميُّ وحرب بن شداد عن يحيى عن أبي سعيد مولى المهري عن أبي سعيدٍ الخدري عن النبي ﷺ: أنه بعث رجلين من بني لحيان في بعثٍ. وقال: «الأَجْرُ بَيْنَكُمَا».

ورواه الهقل عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أنَّ النبي ﷺ.

قلت لأبي: أيُّهما أصحُّ؟ قال: جميعًا صحيحين هذا قَصَّر، وأولئك جوَّدوا.

قلتُ: فهو محفوظٌ؟ قال: نعم[2]. اهـ

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (١٧/ ٣٠٧)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/ ١٠٧)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٧٨)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٦/ ٢١٦)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٣٤٧).

(٢) «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي (رقم/ ٩٨٠).

١٢- عبدالله بن عون بن أرطبان أبو عون البصريُّ.

روى عن: أبي وائلٍ، ومجاهدٍ، وعِدَّةٍ. وعنه: شعبة، ويحيى القطان، وخلقٌ.

قال هشام بن حسانٍ: لم تر عيناي مثله، وقال قرة: كنا نعجب من ورع ابن سيرين فأنساناه ابن عونٍ، وقال ابن المبارك: ما رأيت أحدًا أفضل من ابن عون، وقال شعبة: شكُّ ابن عون أحب إلي من يقين غيره. قال الذهبي: الإمام القُدوة الحافظ، وقال ابن حجر: ثقةٌ ثَبْتٌ فاضلٌ، وخرَّج له الجماعة[1].

وصَفه بقَصْر الإسناد: الإمام أحمد والدارقطني[2].

- سئل الإمام أحمد عن هشام بن حسان فقال:

أيوب وابن عونٍ أحبُّ إلي، وحسَّن أمر هشامٍ، وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم أن يُقَصِّروا بالحديث، ويوقِفُوه اهـ.

-وقال الدارقطني: كان ابن عونٍ ربما وقف المَرفوع.

-وقال الدارقطنيُّ أيضًا: والخلاف فيه من ابن عونٍ؛ لأنه كان كثير الشكِّ.

١٣- قيس بن أبي حازم البجليُّ أبو عبدالله الكوفيُّ.

سمع أبا بكر، وعمر. وعنه: بيان بن بشرٍ، وإسماعيل بن أبي خالدٍ، وخلقٌ.

وثَّقه ابن معين وغيره. وقال الذهبي: تابعيٌّ كبيرٌ فاتته الصحبة بليالٍ، وثَّقوه.

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (١٥/ ٣٩٤)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦/ ٣٦٤)، و«الكاشف» للذهبي (١/ ٥٨٢)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/ ٣٠٥)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٣١٧).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد رواية المروذي وغيره (ص/ ٧١)، و«علل الدارقطني» (١٠/ ١٤) (١٥/ ٧٢).

وقال: حديثه مُحتجٌّ به في كل دواوين الإسلام. وقال ابن حجر: ثقةٌ من الثانية مُخضرم، ويقال: له رؤية، وهو الذي يقال إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة، مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المائة وتغيَّر، خرَّج له الجماعة(١).

- وصَفَه بقَصْر الإسناد: الدارقطنيُّ

- جاء في «علل الدارقطني» في مسند أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-

وسئل عن حديث قيس بن أبي حازم عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ: «إِذَا رَأَى النَّاسُ الْمُنْكَرَ، فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ».

فقال: هو حديثٌ رواه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس، فرواه عنه جماعة من الثقات، فاختلفوا عليه، فيه فمنهم من أسنده إلى النبي ﷺ، ومنهم من أوقفه على أبي بكر.

فممن أسنده إلى النبي ﷺ: عبدالله بن نمير، وأبو أسامة، ويحيى بن سعيد الأموي، وزهير ابن معاوية، وهشيم بن بشير، وعبيد الله بن عمرو، ويحيى ابن عبدالملك بن أبي غنية، ومروان بن معاوية الفزاري، ومرجي بن رجاء، ويزيد ابن هارون، وعبدالرحيم بن سليمان، والوليد بن القاسم، وعلي بن عاصم، وجرير بن عبدالحميد، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن مغول، ويونس بن أبي إسحاق، وعبدالعزيز بن مسلم القسملي، وهياج بن بسطام، ومعلى بن هلال، وأبو حمزة

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ١٠)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١/ ٦١)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ١٣٨)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/ ٣٠٥)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٤٥٦).

السكري، ووكيع بن الجراح، فاتَّفقوا على رفعه إلى النبي ﷺ.

وخالفهم يحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، وإسماعيل بن مجالد، وعبيد الله بن موسى، فروَوْه عن إسماعيل موقوفًا على أبي بكر.

ورواه بيان بن بشر، وطارق بن عبدالرحمن، وذر بن عبدالله الهمداني، والحكم بن عتيبة، وعبدالملك بن عمير، وعبدالملك بن ميسرة، فروَوْه عن قيس عن أبي بكر موقوفًا.

وجميع رواة هذا الحديث ثقاتٌ، ويُشْبِه أن يكون قيس بن أبي حازمٍ كان ينشط في الرواية مرةً فيُسنِدُه، ويجبُن عنه فيَقفه على أبي بكرٍ"[1].

- أقول: تقدَّم هذا الحديث في ترجمة إسماعيل بن أبي خالد تلميذ قيس، وفيه نَسب أبو زرعة الرازي قَصْر الإسناد لإسماعيل.

بينما نسبه الدارقطنيُّ هنا لقيس بن أبي حازمٍ.

فوقوع قَصْر الإسناد في هذا الحديث محلُّ اتفاق بين الإمامين، لكن اختلافا في القاصر.

١٤- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحيُّ أبو عبدالله المدنيُّ.

الفقيه الإمام إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المُتثبِّتين.

قال ابن عيينة: كنا نتبع آثار مالكٍ، وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه، وإلا تركناه.

---

(١) «علل الدارقطني» (رقم/ ٤٧)

قال البخاري: أصحُّ الأسانيد كلها: مالكٌ عن نافعٍ عن ابن عمر[١] .

- وصْفُه بقَصْر الإسناد: كثر من مالك هذا العمل حتى أصبح عادةً له واشتُهِر به، وقد وصَفَه بذلك الإمام أحمد والدارقطني وابن حبان والخليلي وغيرهم.

- قال الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عن حديث أبي سعيدٍ في السهو أتذهب إليه؟ قال: نعم أذهب إليه. قلت: إنهم يختلفون في إسناده. قال: إنما قَصَّر به مالكٌ، وقد أسندَه عِدَّةٌ. قال الإمام أحمد: ومالكٌ يُرسِل أشياء كثيرةً، يُسْنِدُها غيره[٢].

-وقال الإمام الدارقطنيُّ: «من عادة مالكٍ إرسال الحديث، وإسقاط رجلٍ»، وقال أيضًا: «ومن عادة مالكٍ أن يُرسل الحديث»[٣] .

وقال ابن حبان: وهذه كانت عادةً لمالك بن أنس يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مرارًا، ويرسلها مرَّةً ويُسندها أخرى على حسب نشاطه[٤].

وقال الخليلي: وكان مالكٌ يُرسِل الأحاديث لا يُبيِّن إسنادها، وإذا استَقْصَى عليه من يتجاسر أن يسأله، ربما أجابه إلى الإسناد[٥].

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧/ ٩١)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ٢٣٤)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٢٠٧)، و«شرح علل الترمذي» لابن حجر(٢/ ٦٨٠)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر(٦/ ٢٨)، و«التقريب» لا بن حجر (ص/ ٥١٦)، و«الشذا الفياح» للأبناسي (١/ ٢١١).

(٢) «التمهيد» لابن عبدالبر (٥/ ٢٥)و «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٦٨٠).

(٣) «علل الدارقطني» (٦/ ٦٣) (١٤/ ٤٢٥)، و«الأحاديث التي خولف فيها مالك» للدارقطني (رقم/ ٦٦).

(٤) «صحيح ابن حبان» (٧/ ٣١١).

(٥) «الإرشاد» للخليلي (١/ ١٦٥).

وقال ابن عساكر: وإنما الأمر فيه من مالكٍ، فإنه كذلك رواه أخيرًا، ولعله عارضه شكٌّ في ذكر مجاهدٍ، فتركه، وكذلك كانت عادةً مالك(١) .

وقال تاج الدين السبكي: ومثل هذا كثير في حديث مالكٍ - رضي الله عنه -، فمتى اتفق اثنان فأكثر على رفع ما وقفه، أو إسناد ما أرسله لم يُعَلَّلْ [بصنيعه] مع جلالته علمًا ودينًا. وذكروا أن من عادة مالكٍ - لشدة ورعه واحتياطه في الرواية - التقصير في كثيرٍ من الحديث بالإرسال، أو الوقف، أو الانقطاع؛ ليستتر من الشكّ يعرض له. قالوا: وهذا معنى قول الشافعيِّ - رضي الله عنه -: الناس إذا شَكُّوا في الحديث ارتفعوا، ومالك إذا شكَّ فيه انخفض، يعني: أنه إذا حصل عنده أدنى شكٍّ في الرفع، أو الإسناد، أو الوصل - وَقَفَ، وأرسل وقطع؛ أخذًا بالتحرِّي والاحتياط، وإن كان يظنُّ خلافه، بخلاف غيره من الرُّواة(٢).

١٥- محمد بن سيرين الأنصاريُّ أبو بكر بن أبي عمرة البصريُّ.

روى عن: أبي هريرة، وعمران بن حصين رضي الله عنهما، وجماعةٍ.

وعنه: ابن عون، وهشام بن حسان، وخلْقٌ.

متفق على جلالته وإمامته، قال ابن سعد: كان ثقةً، مأمونًا، عاليًا، رفيعًا، فقيهًا، إمامًا، كثير العلم، ورعًا، وكان به صمَمٌ.

قال الذهبي: ثقةٌ حُجَّةٌ كبير العلم ورعٌ بعيد الصِّيت، له سبعة أورادٍ بالليل.

---

(١) «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٤٥٢).

(٢) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٢/ ٤٣٩).

وقال ابن حجر: ثقةٌ ثَبتٌ عابد، كبير القدر، مات سنة عشر ومائة أخرج له الجماعة(١).

- وصْفُه بقَصْر الإسناد: اشتهر محمد بن سيرين بهذا العمل حتى أصبح عادةً له، وقد أكثر الدارقطنيُّ في «عِلَله»(٢) من وصْفه بذلك، ومن ذلك:

قال الدارقطني: عادة ابن سيرين التوقُّف.

وقال: وقد تقدَّم قولنا في أن ابن سيرين من توقِّيه وتورُّعه تارةً يُصرِّح بالرفع، وتارةً يُومئ، وتارةً يتوقَّف على حسب نشاطه في الحال.

وقال: ابن سيرين كان شديد العوًّا في رفع الحديث.

وقال: وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربما توقَّف عن رفع الحديث توقِّيًا.

وقال: ورفعه خالد الحذاء، وعمران بن خالد عن ابن سيرين، فرفعه صحيحٌ، ومن وقَفه فقد أصاب؛ لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا يرفع مرَّةً، ويُوقِف أُخرى.

١٦- محمد بن سليم أبو هلال الراسبيُّ.

قال أبو داود: ثقةٌ، ولَم يكن له كتابٌ، وهو فوق عمران القطان.

وقال ابن معين: صدوقٌ، وقال مرة: ليس به بأسٌ. وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق، لم يكن بذاك المتين. وقال أبو زرعة: ليِّنٌ.

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٥/ ٣٤٤)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ١٧٨)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ١٩٠)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٤٨٣).

(٢) «العلل» (٩/ ١٠) (١٠/ ٢٥، ٢٩، ٢٧، ٣٠).

وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في الضعفاء، وسمعت أبي يقول: يُحَوَّل منه. وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال أحمد بن حنبل: قد احتمل حديثه إلا أنه يُخالف في حديث قتادة، وهو مُضطربُ الحديث عن قتادة. وقال ابن معين: فيه ضعف صويلحٌ.

وقال الساجيُّ: روى عنه حديثٌ مُنكرٌ، وقال البزار: احتمل الناس حديثه، وهو غير حافظٍ. وقال ابن حجر: وهو صدوقٌ فيه لين.

والأقرب التفصيل في حاله فيقال: ثقةٌ، وفي روايته عن قتادة ضعفٌ، فيحترز منها؛ لأن الكلام فيه لأجل روايته عن قتادة كما يظهر من ترجمته(1).

فقد وثَّقه أبو داود، وتوسَّط فيه ابن معين وأبو حاتم، وهما معروفان بالتشدُّد، ولعل سبب توسُّطهما مع غيرهما الكلام في روايته عن قتادة.

- وصَفه بقَصْر الإسناد: الدارقطني.

قال الدارقطني: وكان أبو هلال كثيرًا ما يتوقَّى رفع الحديث(2).

---

(1) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٢٧٣)، و«التعديل والتجريح» للباجي (٢/ ٦٨٢) و«تهذيب الكمال» للمزي (٢٥/ ٢٩٢)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ١٧٦)،و «ذكر من تكلم فيه وهو موثق» للذهبي (رقم/ ٣٠٠)، و« تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ١٧٣)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٤٨١).

(2) «علل الدارقطني» (رقم/ ١٤٤٢).

١٧- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهريُّ.

روى عن: ابن عمر، وأنسٍ، وابن المُسيَّب، وخلقٍ كثيرٍ.

وعنه: معمرٌ، ومالكٌ، وابن عيينة، وأُمَمٌ.

أحد الأئمة الأعلام الفقيه الحافظ متَّفقٌ على جلالته وحفظه وإتقانه.

روى معمر أن عمر بن عبدالعزيز قال لجلسائه: لم يبق أحد أعلم بسُنَّةٍ ماضية منه، قال معمر: وإن الحسن وضُرباءه لأحياءٌ يومئذٍ.

وقال الليث: ما رأيت عالمًا أجمع من ابن شهاب، ولا أكثر علمًا[1].

- وصَفه بقَصْر الإسناد: ابن عبدالبر والعلائي.

- قال الحافظ ابن عبدالبر: كان ابن شهاب -رحمه الله- أكثر الناس بحثًا على هذا الشأن.

وربما لَحِقه الكسل فلم يُسْنِده، وربما انشرح، فوصل وأَسْنَد على حسب ما تأتي به المُذاكرة؛ فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافًا كبيرًا في أحاديثه[2].

-وقال العلائي في توجيه اختلاف وقع على الزهري بإسقاطه بعض شيوخه:

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٦/ ٤١٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي(٥/ ٣٢٦)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ٢١٧)، و« النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٩٥)، و«تقريب التهذيب «كلها لابن حجر (ص/ ٥٠٦).

(٢) «التمهيد» (٧/ ٤٥).

فتبيَّن صِحَّة كل الأقوال، فإن الزهري كان ينشط تارةً فيذكر جميع شيوخه، وتارةً يقتصر على بعضهم[1].

١٨- مسعر بن كدام أبو سلمة الهلاليُّ الكوفيُّ أحد الأعلام.

روى عن: عطاء، وسعيد بن أبي بردة، والأعمش. وعنه: القطان، وشعبة، والثوري.

قال يحيى القطان: ما رأيت مثله. وقال الثوري: كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا عنه مسعرًا. وقال شعبة: كنا نُسمِّيه المُصحف من إتقانه. وقال وكيع: شكُّ مسعر كيقين غيره. وقال سفيان بن عيينة: قالوا للأعمش إن مسعرًا يشكُّ في حديثه قال: شكُّه كيقين غيره، وقال ابن أبي حاتم:سألت أبي عن مسعرٍ إذا خالفه الثوري فقال: الحكم لمسعرٍ، فإنه المصحف.

قال الحافظ الذهبي: أحد الأعلام، وكان من العباد القانتين، وقال الحافظ ابن حجر: ثقةٌ ثَبتٌ فاضلٌ، خرَّج له الجماعة[2].

- وصَفه بقَصْر الإسناد: غير واحد من الحُفَّاظ.

- قال أبو نعيم الفضل بن دكين: كان مسعر شكَّاكًا في حديثه، وليس يخطئ

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧٨٣)، وهذا النص عن العلائي يحتمل قصر الإسناد، ويحتمل أمراً آخر معروف عن الزهري وهو أنه يتحمل الحديث عن جماعة من شيوخه ثم يرويه عن أحدهم.

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٣٦٨)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٢٧/ ٤٦١)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/ ١٦٣)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ٢٥٦)، و«تهذيب التهذيب» لا بن حجر (١٠/ ١٠٢)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٥٢٨).

في شيءٍ من حديثه إلا في حديثٍ واحدٍ[١].

- وقال الأعمش: شيطان مسعر يستضعفه فيشكِّكُه في الحديث[٢].

- وقال الدارقطني: كان ربما قَصَر الإسناد طلبًا للتوقِّي، وربما أسندَه[٣].

١٩- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسديُّ.

روى عن: أبيه، وعمه، عبدالله بن الزبير. وعنه: معمرٌ، وابن جريجٍ، وخلقٌ.

قال ابن سعد والعجلي: كان ثقةً. زاد ابن سعد: ثبتًا كثير الحديث حُجَّةً.

وقال أبو حاتم: ثقةٌ إمام في الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ ثَبتٌ[١].

قال ابن حجر: ثقةٌ فقيهٌ ربما دلس، خرَّج له الجماعة.

- وصَفه بقَصْر الإسناد: الإمام أحمدُ ويعقوب بن شيبة.

- نقل الحافظ ابن رجب عن الأثرم قلت لأحمد: هذا الاختلاف عن هشام، منهم من يُرْسِل، ومنهم من يُسْنِد عنه، من قِبَلِه كان؟

فقال: نعم. قال أبو عبدالله: ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام ابن عروة، أسندوا عنه أشياء، قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط، يعني أن هشامًا ينشط تارةً فيُسْنِد، ثم يُرسل مرَّةً أخرى.

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧/ ٤٦١)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/ ١٦٣)

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٣٦٨)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٢٧/ ٤٦١)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٧/ ١٦٣).

(٣) «علل الدارقطني» (رقم/ ٢٢٩١)

(٤) «تهذيب الكمال» للمزي (٣٠/ ٢٣٢)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ٤٤)، و«التقريب» لابن حجر (ص/ ٥٦٣).

قلت لأبي عبدالله: كان هشام تغيَّر؟ قال: ما بلغني عنه تغيُّر[١].

- ونقل ابن رجب عن يعقوب بن شيبة قوله: هشام مع تثبُّته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدَّث بالعراق خاصَّةً، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يُسْنِد الحديث أحيانًا، ويُرسِله أحيانًا، لا أنه يقلب إسناده كأنه على ما يذكر من حفظه يقول: عن أبيه عن النبي ﷺ، ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبيِّ ﷺ.

إذا أتقنه أسندَه، وإذا هابه أرْسلَه، وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه في العراق، فيرجع إليها، والله أعلم[٢].

٢٠- همام بن يحيى بن دينار العَوْذِيُّ أبو عبدالله أو أبو بكر البصريُّ.

روى عـن: قتادة، ونافع، وغيرهما. وعنه: الثوري، ووكيع، وابن مهدي.

قال يزيد بن هارون: كان همام قويًّا في الحديث. وقال صالح بن أحمد عن أبيه: همام ثَبتٌ في كل المشايخ. وقال الأثرم عن أحمد: كان عبدالرحمن يرضاه.

وقال ابن معين: ثقةٌ صالح، وهو أحب إلي في قتادة من حماد بن سلمة.

وقال أبو حاتم: ثقةٌ، في حفظه شيءٌ، وكان القطان لا يرضى حفظه.

وقال الذهبي: ثقةٌ مشهورٌ. وقال ابن رجب: أحد الثقات المشهورين. وقال ابن حجر: ثقةٌ ربما وهم. أخرج له الجماعة[٣].

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٦٧٩).
(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٧٩).
(٣) «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٣٠٢)، و«ميزان الاعتدال» (٧/ ٩٢)، و«الكاشف» (١/ ٢٩٠)، و«شرح العلل» (٢/ ٦٩٧، ٧٥٨) و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٦٠)، و«تقريب التهذيب» (ص/ ٥٧٤).

-وصَفه بقَصْر الإسناد: أبو حاتم الرازي

- قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن إسحاق بن عبدالله بن الحارث أن النبي ﷺ اشترى حُلَّةً يمانية بِبضعٍ وعشرين دينارًا.

ورواه همامٌ عن قتادة عن علي بن زيد أن النبي ﷺ.

قال أبي: قَصَر همامٌ، وزاد حمادٌ، وهي زيادةٌ صحيحةٌ(١). اهـ

٢١- وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسيُّ أبو سفيان الكوفيٌّ.

روى عن: الأعمش، وهشام بن عروة. وعنه: أحمد، وإسحاق، وابن أبي شيبة.

قال أحمد: ما رأيت مثل وكيعٍ في الحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع، ويُذاكر بالفقه فيُحسن ولا يتكلم في أحدٍ.وقال أيضًا: كان وكيع إمام المسلمين في وقته.

قال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ عابدٌ مات في آخر سنة ستٍّ وأول سنة سبع

---

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ١٤٤٢). الحديث خرجه أبوداود في «السنن» (رقم/ ٤٠٣٧) من طريق حماد بن سلمة.

والذي يظهر أن هذا من قصر الإسناد، لأن هماماً جاء عنه الوجهان:

الوجه الذي ذكره ابن أبي حاتم. أخرجه ابن الجعد في «مسنده» (رقم/ ١٣٠٨) عن همام عن قتادة عن علي بن زيد عن النبي ﷺ.

والوجه الثاني كرواية حماد بن سلمة. خرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (رقم/ ٢٧٢) من طريق هدبة بن خالد عن همام. وهُدبة بن خالد ثقة قال ابن عدي: لا أعلم له حديثاً منكراً، كما في «تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ٢٤)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٦٣٨).

وهذا من قرائن القصر أن يأتي الوجهان عن الراوي، وهما متكافئان في القوة.

وتسعين ومائة، وله سبعون سنة، أخرج له الجماعة[1].

- وصفه بقَصْر الإسناد: أبو حاتم الرازي وابن عبدالبرِّ.

- جاء في «عِلل ابن أبي حاتم»: سألت أبي عن حديث رواه وكيعٌ عن نافع بن عمر الجمحي عن بشر بن عاصم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبْغِضُ البَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ كَمَا يَتَخَلَّلُ البَقَرُ بِلِسَانِهَا».

فقلت لأبي: أليس حدثتنا عن أبي الوليد وسعيد بن سليمان عن نافع بن عمر عن بشر بن عاصم الثقفي عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ.

فقال: نعم، وقال: جميعًا صحيحين، قصَر وكيع[2] اهـ.

أقول: نقص وكيعٌ من روايته صحابي الحديث عبدالله بن عمرو، وهذا من صُوَر قَصْر الإسناد، ومن قرائن ذلك تصحيح أبي حاتم للوجهين.

- قال ابن عبدالبر في حديث مالك عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ...»:

هكذا هو في الموطأ عند جماعة الرواة بهذا الإسناد. ورواه ابن مهدي، وبشر بن عمر عن مالكٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ..» الحديث مُرسلًا.

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٣٠/ ٣٦٢)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ٣٥٠)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ١٠٩)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٥٨١).

(٢) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٢٥٤٧)

وكان وكيع يُحَدِّث به عن مالكٍ هكذا أيضًا مُرسلًا حينًا، وحينًا يُسنده كما في المُوطأ عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا إنما هو من نشاط المُحدث وكسله أحيانًا ينشط، فيُسند، وأحيانًا يكسل فيُرسل على حسب المُذاكرة، والحديث مُسندٌ صحيحٌ ثابت احتاج الناس فيه إلى مالك، وليس له غير هذا الإسناد من وجه الصحيح"[(١)].

٢٢- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمْداني بسكون الميم أبو سعيد الكوفي.

روى عن: أبيه، وداود بن أبي هند. وعنه: ابن معين، وأبو كريب، وعِدَّةٌ.

قال ابن المديني: لم يكن بالكوفة بعد الثوري أثبت منه، انتهى إليه العلم بعد الثوري. وقال الدوري عن ابن معينٍ: كان يحيى بن زكريا كيِّسًا، ولا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحدٍ عن سفيان عن أبي إسحاق عن قبيصة. وقال العجلي: هو ممن جمع له الفقه والحديث، وله تصانيف. وقال النسائي: ثقةٌ ثَبتٌ.

قال الذهبي: الحافظ الثبت المُتقن الفقيه. وقال ابن حجر: ثقةٌ مُتقنٌ، مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة[(٢)].

- وصَفَه بقَصْر الإسناد: أبو زرعة الرازي.

---

(١) «التمهيد» (٢٢/ ٣٣). ويحتمل أن يكون القصر هنا من مالك، ويحتمل أن يكون من وكيع، والخطب سهل فكلاهما معروف بقصر الإسناد في غير هذا الموضع.

(٢) «تهذيب الكمال» للمزي (٣١/ ٣٠٥)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ٣٦٥)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٢٦٧)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ١٨٣)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٥٩٠).

قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة عن الثوري عن نسير بن دعلوق عن كردوس: (الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ) [الأنعام: ٨٢]. قال: بشِرْكٍ.

قال أبو زرعة: إنما هو عن كردوس عن حذيفة، وابن أبي زائدة قَصَّر به[1].

٢٣- يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيليُّ أبو يزيد مولى آل أبي سفيان.

روى عن: الزهريِّ، وهشام بن عروة، وغيرهما. وعنه: الليث، وابن المبارك، وخلقٌ.

قال الدوري عن ابن معين: أثبت الناس في الزهري مالك، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وابن عيينة. وقال عثمان الدارمي: قلت لابن معين: يونس أحبُّ إليك أو عقيل؟ قال: يونس ثقةٌ، وعقيل ثقةٌ قليل الحديث عن الزهري، قلت: أين يقع الأوزاعي من يونس؟ قال: يونس أَسْنَدُ عن الزهري.

وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يقول: في حديث يونس عن الزهري مُنكراتٌ منها: عن سالم عن أبيه «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ العُشْرُ».

قال الذهبي: قد احتج به أرباب الصحاح أصلًا وتبعًا، قال ابن سعد: ربما جاء بالشيء المُنكر. وتعقبه الذهبي بقوله: ليس ذاك عند أكثر الحفاظ منكرًا، بل غريب.

---

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ١٦٦٣).

وقال الذهبي: أحد الأثبات. وقال: الإمام الثقة المُحدِّث. وقال ابن حجر: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا، وفي غير الزهري خطأ، خرَّج له الجماعة[1].

-وصَفه بقَصْر الإسناد: أبو عبدالله الحاكم

-قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال ثنا بحر بن نصر قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة، فرُمِيَ بنجم، فاستنار، فذكر الحديث.

قال الحاكم: علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محلِّه قصَّر به، وإنما هو عن ابن عباسٍ قال حدثني رجال من الأنصار.

وهكذا رواه ابن عيينة، ويونس من سائر الروايات، وشعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان والأوزاعي وغيرهم عن الزهري، وهو مخرج في الصحيح[2].

٢٤- موسى بن إسماعيل المنقريُّ أبو سلمة التبوذكيُّ مشهورٌ بكنيته وباسمه.

روى عن شعبة، وحماد بن سلمة، وخلقٍ. وعنه البخاري، وأبو داود، وابن أبي عاصم.

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٣٢/ ٥٥١)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ٤٠٤)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١/ ٢٦٧)، و« تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ٣٩٥)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٦١٤).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (رقم/ ١١٦). وقد جاء عن يونس بن يزيد الوجه الموصول أيضاً، من طريق ابن وهب عن يونس، خرجه مسلم في «صحيحه» (رقم/ ٥٩٥٦).

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ثقةٌ، ولا أعلم أحدًا ممن أدركناه أحسن حديثًا من أبي سلمة. وقال ابن حبان: كان من المُتقنين.

قال الذهبي وابن حجر: ثقةٌ ثَبتٌ، وخرَّج له الجماعة (١).

-وصَفه بقَصْر الإسناد: أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان.

- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه أبو سلمة عن حماد ابن سلمة عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ.

قلت: ورواه آدم، فقال: عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يَدْخُلُ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ جُرْدًا مُرْدًا مُكَحَلِينَ، عَلَى خَلْقِ آدَمَ، أَبْنَاءَ ثَلَاثٍ وَثَلاثِينَ».

قلت لأبي: وأيُّهما الصحيح؟ قال: جميعًا صحيحين قصَّر أبو سلمة(٢).

- وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حبان ابن هلال، وحرمي، وإبراهيم بن الحجاج عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن أنس عن أنس أن النبي ﷺ قال: «اسْتَنْزِهُوا مِنَ البَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ القَبْرِ مِنَ البَوْلِ».

قال أبو محمد: قال أبي: حدثنا أبو سلمة عن حماد عن ثمامة عن النبي ﷺ مرسل. وهذا أشبه عندي.

وقال أبو زرعة: المَحفوظ عن حماد عن ثمامة عن أنس، وقصَّر أبو سلمة(٣) اهـ.

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٩/ ٢١)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ٣٠١)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٢٩٦)، و«التقريب» لابن حجر (ص/ ٥٤٩).
(٢) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٤٢).
(٣) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ٢١٣٨).

أقول: في هذا المثال اختلف الإمامان الرازيان:

فأبو حاتم يُرجِّح المُرسل، وبناءً عليه يكون الوجه المرفوع وهمًا.

وأما أبو زرعة الرازي فيُرجِّح الموصول، ويرى أن إرساله من قبيل قَصْر الإسناد، والخطب سهلٌ فقد ثبت قَصْر الإسناد لأبي سلمة التبوذكي بالمثال الأول.

الفصل السابع: نماذج وتطبيقات عملية

تقدَّم الحديث عن مصطلح (قَصْر الإسناد) تعريفه، وأنواعه، وأسبابه، وضوابطه من الناحية النظريَّة.

وفي هذا الفصل دراسة عمليَّة مُوجزةٌ لأحاديث منتخبة وقع فيها القَصْر من بعض الرواة الثقات، وهي:

حديث الزبير: «لما نزلت: (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ) [التكاثر: ٨]. قلتُ: يا رسول الله، وأيُّ نعيم نُسْأَلُ عنه، وإنما هما الأسودان: التمر والماء».

- حديث أبي هريرة: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا...».

- حديث عائشة: «لمَّا نزلت (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) [الشعراء: ٢١٤]»

- حديث أبي هريرة: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَتِحْ صَلَاتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ».

- حديث أبي سعيد الخدري: «أنه سمع رجلًا يقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) يردِّدُها».

- حديث ابن عباس: «أن رجلًا مات على عهد رسول الله ﷺ، ولم يدع وارثًا إلا عبدًا هو أعتقه».

وقد آثرت الإيجاز في دراسة هذه الأحاديث لأمرين:

١- أن ما تقدَّم من الفصول قد وضَّح هذه المسألة وجلَّاها نظريًّا، ولم يبق إلا الأمثلة العمليَّة؛ كي يكمل التصوُّر، ويَتِمَّ المقصود.

٢- أن التوسُّع في دراستها يطول به البحث جدًّا، وهذا يُخِلُّ بالقدر المَطلوب في مثل هذه البحوث، ويخالف مقصودها.

وقد حرصت أن أُنَوِّع في الأمثلة والنماذج، فأتيت بنماذج نص بعض الأئمة على قَصْر الإسناد فيها، ونماذج أخرى لم يَنَصَّ عليها، لكن توفرت فيها ضوابط وقرائن قَصْر الإسناد.

الحديث الأول:

مثال لقَصْر الإسناد بإسقاط أحد الرُّواة:

قال الحميدي في «المسند» (رقم/ ٦١): ثنا سفيان ثنا محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب عن عبدالله بن الزبير قال: قال الزبير: لمَّا نزلت: (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ) [التكاثر: ٨]. قلت: يا رسول الله، وأيُّ نعيمٍ نُسْأَلُ عنه، وإنما هما الأسودان: التمر والماء؟ قال: «أَمَا إِنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ».

قال الحميدي: فكان سفيان ربما قال: قال الزبير، وربما قال: عن عبدالله بن الزبير، ثم يقول: فقال الزبير. اهـ.

تخريج الحديث

هذا الحديث مَداره على سفيان بن عيينة، واختلف فيه عليه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب عن عبدالله بن الزبير عن أبيه الزبير مرفوعًا

أخرجه الحميدي في «المسند» (رقم/ ٦١) عن سفيان به.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٦٤) ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٣/ ٥٣).

وأخرجه الترمذي في «السنن» (٥/ ٤٤٨/ ٣٣٥٦)، وابن ماجه في «السنن» (٢/ ١٣٩٢/ ٤٢٥٨) من طريق ابن أبي عمر. وقال الترمذي: حسن.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٠/ ٣٤٦١) من طريق مُسدَّد.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الأشراف» (رقم/ ٢١٤) من طريق إسحاق.

جميعًا (الحميدي، وأحمد، وابن أبي عمر، ومسدد، وإسحاق) عن سفيان عن محمد بن عمرو عن يحيى بن حاطب عن ابن الزبير عن أبيه مرفوعًا.

الوجه الثاني: سفيان عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب عن الزبير مرفوعًا.

أخرجه الحميدي في «المسند» (رقم/ ٦١) عن سفيان به.

وأخرجه عبدلرزاق في «تفسيره» (٣/ ١٧٣) عن سفيان به.

وأخرجه الضياء في «المختارة» (٣/ ٥٣) من طريق عبدلرحمن بن مهدي.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (رقم/ ٥٢٧) من طريق زياد بن أيوب.

جميعًا (الحميدي، وعبدلرزاق، وعبدلرحمن بن مهدي، وزياد بن أيوب) عن سفيان عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب عن الزبير مرفوعًا.

خُلاصة دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختلف فيه على سفيان بن عيينة على وجهين، وكلاهما قويٌّ، وقد رواهما أئمة حُفَّاظ كبار:

الأول: رواه الحميدي صاحب «المسند»، والإمام أحمد، ومسدد بن مسرهد، وإسحاق ابن راهويه، وهؤلاء حفاظ، ومنهم أئمة كبار.

الثاني: رواه الحميدي -في الوجه الآخر-، وعبدالرزاق الصنعاني،

وعبدالرحمن بن مهدي، وهؤلاء أئمة حفاظ كبار، ورواه معهم زياد بن أيوب، وهو حافظ حُجَّةٌ كان يُلَقَّب بشعبة الصغير؛ لإتقانه وحفظه[1] .

والذي يترجَّح أن الاختلاف فيه من سفيان نفسه؛ لقوة الوجهين عنه، وتكافؤهما.

فقد كان سفيان يشكُّ فيه أحيانًا فيسقط عبدالله بن الزبير، وقد بيَّن ذلك ووضَّحه تلميذه الإمام الحميدي.

قال الحميدي: كان سفيان ربما قال: قال الزبير، وربما قال: عن عبدالله ابن الزبير، ثم يقول: فقال الزبير اهـ .

وينتج عن هذا الترجيح ما يأتي:

١ - أن الوجهين محفوظان عن سفيان بمعنى أنه ليس هنالك خطأٌ من أحد رواة الوجهين، فالقصَر وقع عمْدًا من سفيان على سبيل التوقِّي.

٢-الصحيح من الوجهين: الوجه المَوصول لا المَقصور، وقد تقدَّم شرح ذلك وبيانه في أثر قَصْر الإسناد في الحديث المُختلف فيه.

والحديث ذكره الدارقطني في «العِلل» ونسب قَصْر الإسناد تجوُّزًا إلى زياد بن أيوب تلميذ سفيان.

قال الدارقطني: حدث به سفيان بن عيينة عن محمد بن عمرو عن يحيى عن عبدالله بن الزبير عن الزبير. ورواه زياد بن أيوب عن ابن عيينة، فلم يذكر فيه

(١) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٥٠٨).

ابن الزبير قَصَّر به وأرسله، والقول قول من وصَلَه"[1]. اهـ.

وزياد بن أيوب حافظ حُجَّةٌ كما تقدَّم.

وظاهر عبارة الدارقطني أن قَصْر الإسناد هنا وقع من زياد بن أيوب، لكن عبارة الحميدي تلميذ سفيان رفعت هذا الإشكال، وبيَّنت أن سفيان كان يشكُّ أحيانًا في ذكر عبدالله بن الزبير فيسقطه، وهكذا تحمَّله زياد بن أيوب الحافظ.

الحكم على الحديث::

إسناده حسنٌ، رجال إسناده ثقات، ومنهم أئمة أثبات تقدَّموا، وفيه أيضًا:

- يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة تابعيٌّ وُلِدَ في خلافة عثمان روى عن ابن الزبير، وابن عمر، وعنه عروة بن الزبير، ومحمد بن عمرو، وهو ثقة رفيع القَدْر[2] .

- ومحمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي قال النسائي وغيره: لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوقٌ، له أوهام[3].

والحديث حسَّنه الترمذي، وصححه الضياء في المختارة كما تقدَّم.

---

(١) «علل الدارقطني» (رقم/ ٥٢٧).

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ١٦٥)، و«الكاشف» للذهبي (٢/ ٣٧٠)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١١/ ٢١٨)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٥٩٣).

(٣) «الكاشف» (٢/ ٢٠٧)، و«تقريب التهذيب» (ص/ ٤٤٩).

الحديث الثاني:

مثال لقَصْر الإسناد بوقف المرفوع:

قال الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٤٨١): حدثنا وكيع قال حدثنا هشام وَمِسْعَرٌ عن قتادة عن زُرَارَةَ بن أوفى عن أبى هريرة

- قال هشام قال رسول الله ﷺ- وَوَقَفَهُ مسعر[١] -، قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ، أو تكَلَّمْ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث رواه مسعر عن قتادة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة مرفوعًا.

الوجه الثاني: مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة موقوفًا.

الوجه الأول: مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة مرفوعًا.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٢١٥/ ٢٥٢٨)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٦٥٩/ ٢٠٤٤) من طريق سفيان بن عيينة.

---

(١) هكذا أخرجه الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية كلاهما عن وكيع عن مسعر به موقوفاً، ورواه مسلم في «صحيحه» عن زهير بن حرب عن وكيع عن هشام ومسعر ولم يسق إسناده ولا متنه بل قال: بهذا الإسناد مثله.

فيحتمل إن رواية مسلم موقوفة أيضاً، ويحتمل أنه اختلاف على وكيع.

- مثال آخر في «المسند» (رقم٦٦٨٦) قال: حدثنا وكيع حدثنا مسعر وسفيان عن سعد بن إبراهيم عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف عن عبدالله بن عمرو رفعه سفيان ووقفه مسعر قال «من الكبائر أن يشتم الرجل والديه». قالوا كيف يشتم الرجل والديه قال: «يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه».

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٢٢٢/ ٦٦٦٤) من طريق خلاد بن يحيى.

وأخرجه النسائي في «السنن» (٦/ ١٥٦/ ٣٤٣٤) من طريق ابن إدريس.

جميعًا: (سفيان، وخلاد بن يحيى، وابن إدريس) عن مسعر عن قتادة عن زرارة ابن أوفى عن أبي هريرة مرفوعًا.

وقد توبع مسعر على رواية الرفع، تابعه جماعة من أصحاب قتادة.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٤٠٥/ ٥٢٦٩)، وأبو داود في «السنن» ٢/ ٢٦٤/ ٢٢٠٩)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٩٣)، وإسحاق في «المسند» (١/ ٨٠/ ٥) من طريق هشام.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ١١٦/ ١٢٧)، والترمذي في «السنن» (٣/ ٤٨٩/ ١١٨٣) وإسحاق في «المسند» (١/ ٨٢/ ٦) من طريق أبي عوانة.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ١١٦/ ١٢٧)، وابن ماجه في «السنن» (١/ ٦٥٨/ ٢٠٤٠)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٤٧٤،٤٢٥) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٩١)، والطيالسي في «المسند» (رقم/ ٢٤٥٩) من طريق همام بن يحيى.

جميعًا: (هشام الدستوائي، وأبو عوانة، وسعيد بن أبي عروبة، وهمام ابن يحيى) عن قتادة به مرفوعًا.

الوجه الثاني: مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة موقوفًا.

أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٤٨١)، وإسحاق في «المسند» (١/ ٨٣/ ٧)، من طريق وكيع عن مسعر ولم يرفعه.

خُلاصة دراسة الاختلاف:

هذا الحديث رواه مسعر بن كدام، وهو ثقةٌ ثَبتٌ تقدَّم، عن قتادة بن دعامة السدوسيِّ وهو ثقةٌ ثَبتٌ[1]، واختلف فيه على وجهين:

الأول الرفع، ورواه عن مسعر جماعة من أصحابه الحفاظ والثقات، وهم:

- سفيان بن عيينة ثقةٌ ثَبتٌ إمامٌ تقدَّم.

- وخلاد بن يحيى السلمي. قال الذهبي: ثقةٌ يَهِم. قال ابن حجر: صدوقٌ رُمِيَ بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاري[2].

- عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي أحد الأعلام قال ابن حجر: ثقةٌ فقيهٌ عابدٌ خرَّج له الجماعة[3].

وقد توبع مسعر على رواية الرفع عن قتادة، تابعه حفاظ أصحاب قتادة وغيرهم، وهم:

(هشام الدستوائي، وأبو عوانة الوضاح اليشكري، وسعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى -تقدم-) وجميعهم ثقاتٌ، ومنهم أثباتٌ[1]، ومنهم من وصف

(١) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٤٥٣).
(٢) «الكاشف» للذهبي (١/ ٣٧٧)، و« تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ١٥٠)، و«التقريب «(ص/ ١٩٦)
(٣) «الكاشف» (١/ ٥٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١٢٦)، و«التقريب «(ص/ ٢٩٥).
(٤) «الكاشف» (٢/ ٣٣٧)، و(٢/ ٣٤٩)و (١/ ٤٤١)

بأنه أثبت أصحاب قتادة. قال أبو زرعة: أثبت أصحاب قتادة هشام وسعيد[1].

وقال ابن معين: سعيد من أثبتهم في قتادة[2].

الثاني: الوقف، ورواه عنه: وكيع بن الجراح ثقةٌ ثَبتٌ إمامٌ تقدَّم.

يظهر مما تقدم أن الاختلاف بين الرفع والوقف وقع على مسعر وحده من بين أصحاب قتادة، وسائر أصحاب قتادة يرونه مرفوعًا.

والاختلاف الواقع على مسعر ليس من باب الخطأ والوهم، بل هو من قبيل قَصْر الإسناد للقرائن الآتية:

١- أن الوجهين عن مسعر قويِّان: فالأول رواه جماعة من الحُفَّاظ الثقات، وهو مُخرَّجٌ في «الصحيحين»، والوجه الثاني رواه إمام حافظٌ، وهو وكيع ابن الجراح.

٢- الراوي المُختلف عليه وهو مسعر ثقة حافظ تقدَّم.

٣- أن مسعرًا معروف ومشهور بقَصْر الإسناد لما يعتريه من الشكِّ في الرواية كما تقدَّم بيانه، ومن عبارات الأئمة في ذلك:

قال أبو نعيم: كان مسعر شكَّاكًا في حديثه، وليس يخطئ في شيء من حديثه إلا في حديث واحدٍ. وقال الدارقطني: كان ربما قَصَر الإسناد طلبًا للتوقِّي، وربما أَسْنَدَهُ.

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ٦٠)، و«الكاشف» (١/ ٤٤١)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٠).

(٢) «الكاشف» (١/ ٤٤١).

٤- رواية العددِ الحديثَ عن مسعر مرفوعًا تدُلُّ على أنه تحمَّله مرفوعًا كما تحمَّله سائر أصحاب قتادة، لكنه كان يشكُّ أحيانًا فيَقِفُهُ.

ولا شك أن حمل هذا الاختلاف على قَصْر الإسناد لما تقدَّم أولى من تخطئة أئمة حفاظ كمسعر، أو وكيع دون حُجَّةٍ وبرهان.

فيتلخَّص أن الوجهين محفوظان عن مسعر بمعنى أنه ليس هنالك خطأ منه، ولا من الرواة عنه، والصحيح من الوجهين رواية الرفع[1].

والحديث ذكره الدارقطني في «العلل» وذكر فيه اختلافات عديدةً، ثم قال: والصحيح عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة مرفوعًا "[2].

الحكم على الحديث:.

حديث صحيحٌ، رجال إسناده ثقاتٌ أثباتٌ، وهو مُخرَّجٌ في «الصحيحين» كما تقدَّم.

---

(١) لا تناقض بين عبارة (الوجهين محفوظين)، وعبارة (والصحيح منهما رواية الرفع) كما تقدم شرحه وبيانه في فصل أثر قصر الإسناد في الحديث المختلف فيه.

وهذه ألفاظ يستعملها الحفاظ في مثل هذا النوع من الاختلاف، ومن شواهد ذلك،قول الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٣٠): ورفعه خالد الحذاء وعمران بن خالد عن ابن سيرين، فرفعه صحيح ومن وقفه فقد أصاب لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا يرفع مرة ويوقف أخرى اهـ.

(٢) «العلل» (٨/ ٣١٤).

الحديث الثالث:

مثال لقَصْر الإسناد بإرسال الموصول:

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٣/ ٦٩/ ٣٥٠): حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير حدثنا وكيع ويونس بن بكير قالا حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت:

لَمَّا نزلت (وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ) [الشعراء:٢١٤] قام رسول الله ﷺ على الصفا، فقال:

«يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ، يَا صَفِيَّةُ بِنْتَ عَبْدِ المُطَّلِبِ، يَا بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ موصولًا.

الوجه الثاني: هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا.

الوجه الأول: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ موصولًا.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ٦٩/ ٣٥٠)، وأحمد في «المسند» (٦/ ١٣٦)، والدارقطني في «العِلل» (١٤/ ١٦٣) من طريق وكيع.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ٦٩/ ٣٥٠) من طريق يونس بن بكير.

وأخرجه الترمذي في «سننه» (٥/ ٣٣٨/ ٣١٨٤) والدارقطني في «العلل»

(١٤/ ١٦٤) من طريق محمد بن عبدالرحمن الطفاويِّ.

وأخرجه النسائي في «السنن» (٦/ ٢٥٠/ ٣٦٤٨)، وإسحاق في «المسند» (٢/ ٢٥١/ ٧٥٣) من طريق أبي معاوية.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» (١٤/ ١٦٤) من طريق أبي خالد الأحمر.

جميعاً: (وكيع، ويونس بن بكير، ومحمد بن عبدالرحمن الطفاوي، وأبو معاوية، وأبو خالد الأحمر) عن هشام بن عروة به.

الوجه الثاني: هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مُرسلًا.

أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٩/ ٤٨١/ ٢٦٧٨٨) من طريق عنبسة.

وأخرجه عبدالرزاق في «التفسير» (٢/ ٧٧)، وابن جرير الطبري في «التفسير» (٩/ ٤٨٤/ ٢٦٨٠٩) من طريق معمر.

وأخرجه الدارقطني في «العلل» مُعلَّقًا (١٤/ ١٦٣) من طريق مالك، ومفضل بن فضالة، ومحمد بن كناسة.

جميعًا: (عنبسة، ومعمر، ومالك، ومفضل بن فضالة، ومحمد بن كناسة) عن هشام بن عروة به.

خُلاصة دراسة الاختلاف

يتبيَّن مما تقدَّم أن الحديث مداره على هشام بن عروة وهو ثقةٌ ثَبتٌ تقدَّمت ترجمته، واخْتُلِف فيه عليه على وجهين:

الوجه الأول المَرفوع رواه عنه جماعة من الثقات وغيرهم، وهم:

وكيع بن الجراح ثقةٌ ثَبتٌ إمام تقدَّمت ترجمته، و(يونس بن بكير صدوقٌ يخطئ، ومحمد بن عبدالرحمن الطفاوي صدوقٌ يهم، وأبو معاوية محمد بن خازم ثقةٌ، وأبو خالد الأحمر سليمان بن حيان الأزدي صدوقٌ يخطئ)[١] .

وجميعهم من أهل العراق، وقد تكلَّم بعضهم في رواية أهل العراق عن هشام، وأثنى عليها الإمام أحمد كما سيأتي.

والوجه الثاني المُرسل رواه عنه جماعة من الأئمة والحفاظ وغيرهم، وهم:

مالك بن أنس إمام دار الهجرة ورأس المُتثبِّتين من أهل المدينة تقدَّمت ترجمته، وكذا رواه (عنبسة بن سعيد الرازي ثقةٌ، ومعمر بن راشد حُجَّةٌ تكلم في روايته عن هشام وغيره، ومفضل بن فضالة ثقةٌ فاضل، ومحمد بن كناسة صدوقٌ)[٢] .

والوجهان قويَّان عن هشام، وقد اختلفت أنظار الأئمة النُّقَّاد في النظر في أوجه الاختلاف والترجيح بينها:

-فقد أشار الإمام البخاري لهذا الاختلاف، وسكت عليه ولم يُرجِّح، وكذا صنع تلميذه الإمام الترمذي[٣] .

---

(١) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٤٩٣، ٦١٣، ٤٧٥، ٢٥٠).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص/ ٤٣٢، ٥٤١، ٥٤٤، ٤٨٨)، و« تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢٥/ ٤٩٢).

(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ١٥٦)، وكتاب «الجامع» للترمذي أبواب الزهد (٤/ ٥٥٤/ ٢٣١٠) وقال: حسن. وخرجه في أبواب التفسير(٥/ ٣٣٨/ ٣١٨٤) وقال عنه: حسن صحيح.

-وخرَّج الإمام مسلم في «صحيحه» الوجه الموصول.

-ورجَّح الإمام ابن معين والدارقطني الوجه المُرسل.

قال ابن معين: «حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «لمَّا نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]» إنما هو عن عروة فقط»[1].

وقال الدارقطني: المُرسل أصحُّ[2].

والأقرب حمل هذا الاختلاف على قَصْر الإسناد من هشام بن عروة، لأمور:

١- قُوَّة الوجهين عن هشام بن عروة.

٢- الوجه الموصول قد خرَّجه مسلم في «صحيحه»، وصحَّحه الإمام الترمذي.

٣- الوجه المَوصول له شواهد مُخرَّجة في «الصحيحين» كما سيأتي بيانه.

٤- أن هشام بن عروة معروفٌ بإرسال المَوصول حَسَب النشاط وعدمه، وهذا هو قَصْر الإسناد بعينه.

فقد نقل الأثرم عن الإمام أحمد قوله: ما أحسن حديث الكوفيِّين عن هشام بن عروة أسندوا عنه أشياء. قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط، يعني أن هشامًا ينشط تارةً فيُسند، ثم يُرْسِل مرَّةً أخرى. قلت لأبي عبدالله: كان هشام تغيَّر؟ قال: ما بلغني عنه تغيُّرٌ[3].

---

(١) «التاريخ- رواية الدروي-» (٣/ ٢٤٢).

(٢) «العلل» (١٤/ ١٦٣).

(٣) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٦٧٩).

وقال يعقوب بن شيبة: هشام مع تثبُّته ربما جاء عنه بعض الاختلاف.. يُسنِد الحديث أحيانًا، ويُرْسِله أحيانًا... يقول: عن أبيه عن النبيِّ ﷺ، ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ. إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله ا. هـ.

أقول: حَمْلُه على هذا أولى من تخطئة هشام بن عروة، ويترتب عليه إعلال الوجه المَوصول الذي في «صحيح مسلم» دون حُجَّةٍ ظاهرةٍ.

وعلى تقدير ترجيح الوجه المُرسل في هذا الحديث كما ذهب إليه ابن معين والدارقطني يخرُج هذا الحديث من دائرة قَصْر الإسناد إلى دائرة الحديث المُعَلِّ بسبب وهم الثقة وخطئه؛ لأنه قد تقدَّم في أثر قَصْر الإسناد في الحديث المُختلف فيه:

أن يكون الوجهان محفوظين عن ذلك الثقة الذي قَصَر، ويكون الأصل فيهما الوجه الزائد.

الحكم على الحديث:

حديثٌ صحيحٌ، خرجه مسلم في «صحيحه» عقب أحاديث أقوى منه، وهي حديث أبي هريرة وابن عباس – رضي الله عنهم-.

والحديث مُخرَّجٌ في «الصحيحين» من غير حديث عائشة رضي الله عنها.

١- حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٢٧٣/ ٤٧٧١)، ومسلم في «صحيحه» (رقم/ ٢٠٤).

٢- حديث ابن عباس – رضي الله عنهما-، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٢٧٢/ ٤٧٧٠) ومسلم في «صحيحه» (رقم/ ٢٠٨).

الحديث الرابع:

مثال لقَصْر الإسناد بوقف المَرفوع:

قال الإمام مسلم في «صحيحه» (٦/ ٤٨/ ٧٦٨): حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبه ثنا أبو أسامة عن هشام عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَتِحْ صَلاتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ».

تخريج الحديث:

هذا الحديث مَداره على محمد بن سيرين، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعًا.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين عن أبي هريرة موقوفًا.

الوجه الأول: محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعًا.

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦/ ٤٨/ ٧٦٨)، وأبو داود في «السنن» (٢/ ٣٦/ ١٣٢٣)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٧٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ١٨٣/ ١١٥٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٦/ ٣٤٠/ ٢٦٠٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٦)، من طريق هشام بن حسان.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين عن أبي هريرة موقوفًا.

أخرجه أبو داود في «السنن» (٢/ ٣٦/ ١٣٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٦)، من طريق هشام بن حسان.

وأخرجه أبو داود في «السنن» (٢/ ٣٦/ ١٣٢٤)، والبيهقي «السنن الكبرى» (٣/ ٦) من طريق أيوب السختياني

وأخرجه البيهقي «السنن الكبرى» (٣/ ٦) من طريق عبدالله بن عون.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٧٣) عن هشيم.

جميعًا: (هشام بن حسان، وأيوب السختياني، وعبدالله بن عون، وهشيم) عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة موقوفًا.

خُلاصة دراسة الاختلاف:

هذا الحديث مَداره على محمد بن سيرين، وهو ثقةٌ ثَبتٌ تقدَّمت ترجمته، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. رواه عنه

هشام بن حسان وهو ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين[1]، وخرَّج هذا الوجه الإمام مسلم في «صحيحه».

الوجه الثاني: محمد عن أبي هريرة موقوفًا، ورواه عنه:

-هشام بن حسان -في الوجه الآخر عنه-.

-وأيوب السختياني ثقةٌ ثَبتٌ تقدَّم.

-و عبدالله بن عون ثقةٌ ثَبتٌ تقدَّم.

- وهشيم بن بشير ثقةٌ ثَبتٌ كثير التدليس والإرسال[2].

---

(١) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٥٧٢).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص/ ٥٧٤).

يُلاحظ هنا أن الوجهين قويَّان، والوجه الثاني المَوقوف أقوى في ظاهر الأمر، ولو رجَّحناه لعلَّلْنا الوجه المَرفوع في «صحيح مسلم».

لكن هذا محمولٌ على قَصْر الإسناد من محمد بن سيرين للقرائن الآتية:

١- قُوَّة الوجهين عن محمد بن سيرين.

٢- أن محمد بن سيرين موصوف بقَصْر الإسناد، بل اشتهر عنه هذا حتى أصبح عادةً له.

٣-مجيء الوجهين عن هشام بن حسان، وهو من أثبت الناس في محمد بن سيرين كما تقدَّم، وهذا يدُلُّ على أن محمدًا كان يُحدِّث به أحيانًا مرفوعًا، وأحيانًا موقوفًا.

وهذا الجمع والتوجيه للاختلاف هنا من فوائد معرفة مصطلح (قَصْر الإسناد) والوقوف عليه، وهو توجيه جملة من الاختلافات في أحاديث «الصحيحين».

الحكم على الحديث:

حديثٌ صحيحٌ، خرجه مسلم في «صحيحه» موصولًا كما تقدَّم.

قال ابن القيم: «وكان هديه ﷺ في سائر صلاته إطالة أولها على آخرها كما فعل في الكسوف.

وفي قيام الليل لما صلى ركعتين طويلتين، ثم ركعتين، وهما دون اللتين قبلهما، ثم ركعتين وهما دون اللتين قبلهما حتى أتمَّ صلاته.

ولا يناقض هذا افتتاحه ﷺ صلاة الليل بركعتين خفيفتين، وأمره بذلك؛ لأن هاتين الركعتين مفتاح قيام الليل، فهما بمنزلة سُنَّة الفجر وغيرها»[1].

---

(١) «زاد المعاد» (١/ ٢٥١).

الحديث الخامس:

مثال لقَصْر الإسناد بإسقاط أحد الرُّواة:

قال الإمام مالك في «الموطأ-رواية يحيى الليثي-» (رقم/ ٤٨٩): عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدري أنه سمع رجلًا يقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُلُثُ القُرْآنِ) يرددها، فلما أصبح غدا إلى رسول الله ﷺ، فذكر ذلك له، وكأن الرجل يتقالُّها فقال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ».

تخريج الحديث:

الحديث رواه مالك بن أنس واختلف فيه عليه على وجهين:

الوجه الأول: مالك عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدرى مرفوعًا.

الوجه الثاني: مالك عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدريِّ عن أخيه قتادة بن النعمان مرفوعًا، بزيادة قتادة بن النعمان

الوجه الأول: مالك عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدريِّ مرفوعًا.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/ ٣٤٣/ ٥٠١٣) عن عبدالله بن يوسف.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٣٧٨/ ٧٣٧٤) عن إسماعيل ابن عبدالله بن أويس.

وأخرجه البخاري في «صحيحه» (٤ / ٢١٧/ ٦٦٤٣) عن عبدالله بن مسلمة القعنبي.

و أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٣)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (١٩/ ٢٢٧)، من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٣) عن عبدالرحمن بن مهدي.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٩/ ٢٥٨/ ١٠٤٦٧) عن قتيبة بن سعيد.

وقال النسائي: خالفه إسماعيل بن جعفر

جميعًا: (عبدالله بن يوسف، وإسماعيل بن عبدالله بن أويس، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد) عن مالك عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (١٩/ ٢٢٧): هكذا هذا الحديث في «المُوطأ «عند جماعة رواته فيما علمت لم يتجاوز به أبو سعيدٍ، وليس بينه وبين النبي ﷺ أحدٌ.

الوجه الثاني: مالك عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدريِّ عن أخيه قتادة بن النعمان مرفوعًا.

أخرجه البخاري في «صحيحه» تعليقًا (٣/ ٣٤٣/ ٥٠١٤) و(٤/ ٣٧٨/ ٧٣٧٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٥٨/ ١٠٤٦٨)، وابن أبي حاتم في «العِلل»

(رقم/ ١٦٩٥)، وأبو يعلى في «المسند» (٢/ ٢١٥/ ١٥٤٥) - ومن طريقه ابن حجر في «تغليق التعليق»، من طريق إسماعيل بن جعفر عن مالك عن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي سعيد أخبرني أَخِي قتادة بن النعمان عن النبي ﷺ.

قال أبو حاتم: كذا رواه إسماعيل بن جعفر وهو صحيح.

وأخرجه ابن عبدالبَرِّ في «التمهيد» (١٩/ ٢٣٠) من طريق إبراهيم ابن المختار.

كلاهما (إسماعيل بن جعفر، وإبراهيم بن المختار) عن مالك عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبى صعصعة عن أبيه عن أبى سعيد الخدري عن أخيه قتادة ابن النعمان مرفوعًا.

خُلاصة دراسة الاختلاف:

ظاهر هذا الاختلاف ترجيح الوجه الأول؛ لأنه من رواية الحُفَّاظ الأثبات من أصحاب مالك، وهم: (عبدالله بن يوسف، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وقتيبة بن سعيد) وجميعهم حفاظ أثباتٌ[1].

وأمَّا إسماعيل بن عبدالله بن أويس فهو صدوقٌ أخطأ في أحاديث من حفظه، وله خصوصيَّة بمالك، وقد انتقى البخاري الصحيح المُستقيم من حديثه عن مالكٍ، وخرَّجه في «صحيحه»[2].

(١) «تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٣٢٣، ٣٣٠، ٥٩١، ٣٥١، ٤٥٤)

(٢) «تقريب التهذيب» (ص/ ١٠٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣١٢).

وأمَّا الوجه الثاني فقد رواه إسماعيل بن جعفر، وهو ثقةٌ ثَبتٌ(١)، وتابعه إبراهيم بن المُختار، وهو صدوقٌ ضعيف الحفظ(٢).

لكن صحَّح الإمام أبو حاتم الرازي الوجهين، وجعل الاختلاف فيه من مالك نفسه، وتجوَّز بنسبة القَصْر في السند لأصحاب مالك.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن جعفر عن مالك بن أنس عن ابن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن أخيه قتادة ابن النعمان عن النبي ﷺ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُلُثُ القُرْآنِ».

فقال: كذا رواه إسماعيل بن جعفر وهو صحيح.

ورواه جماعة من أصحاب مالك عن مالك يُقَصِّرون به.

قلت لأبي: هل تابع إسماعيل بن جعفر أحدٌ.

قال: ما أعلمه إلا ما رواه ابن حميد عن إبراهيم بن المختار عن مالك فإنه يتابع إسماعيل(٣) ا. هـ.

أقول: والذي يبدو أن سبب تصحيح أبي حاتم الرازي رواية إسماعيل ابن جعفر مع أن الظاهر خلاف ذلك ما يأتي:

١- أن إسماعيل بن جعفر ثقةٌ ثبتٌ، وقد توبع على روايته.

٢- ما اشْتُهِرَ به مالك من قَصْر الإسناد، وخاصَّةً بإسقاط رجل من الإسناد.

---

(١) «تقريب التهذيب» (ص/ ١٠٦).

(٢) «تقريب التهذيب» (ص/ ٩٣).

(٣) في «العلل» (رقم/ ١٦٩٥).

وتقدَّم قول الدارقطنيِّ: من عادة مالك إرسال الحديث، وإسقاط رجل.

فجَعْلُ الاختلاف فيه من مالكٍ على سبيل قَصْر الإسناد – مع هذه القرائن – أولى من تخطئة الثقة الثَّبْتِ دون حُجَّةٍ ظاهرة.

ومنه نعلم أن الترجيح؛ لأجل الكثرة ليس بإطلاق عند أئِمَّة الحديث ونُقَّاده، بل الأمر عندهم دائر مع القرائن.

فإذا دلَّت القرائن على أن الثقة الثَّبتَ قد حفظ وضبط لم نحمل روايته على الوهم؛ لُمجرَّد مخالفته العدد، وإن كانوا ثقاتٍ.

والأمر في هذه المسألة، وشبهها من مسائل التعليل والنقد مبنيٌّ على غلبة الظن، والقرائن المُحتفَّة بالأخبار[1].

وقد وافق الحافظ ابن عبدالبر الإمام أبا حاتم الرازي على مسلك الجمع والتوفيق بين الوجهين، لكنه سلك طريقةً أخرى في التوفيق بينهما، قال: هذا الحديث سمعه أبو سعيد وقتادة جميعًا من النبي ﷺ، ورواية «الموطأ» وغيرها تدُلُّ على ذلك[2].

---

(١) انظر توضيح هذا الأمر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٨/ ٤٥)، و«الموقظة» للذهبي (ص/ ٣٧)، و«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٨٧،٦٩١، ٧٤٧، ٧٨١، ٨٧٥، ٨٧٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي في مبحث المزيد في متصل الأسانيد(٤/ ٧٠)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٢٢)، و« توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ١٦)، و«توجيه النظر» لطاهر الجزائري (١/ ١١٩).

(٢) «التمهيد» (١٩/ ٢٣٠).

الحكم على الحديث:

حديثٌ صحيحٌ، مُخرَّجٌ في» صحيح البخاري«، والاختلاف الواقع في إسناده من الاختلاف الذي لا يُعَلَّل به الحديث؛ لأنه من الاختلاف في صحابي الحديث؛ ولذا خرَّجه البخاري

وكذا هذا الاختلاف لا يُؤَثِّر في الراوي، ولا يُعَدُّ في أخطائه؛ لأنه من باب قَصْر الإسناد.

الحديث السادس:

مثال لقَصْر الإسناد بإرسال المَوصول:

قال الإمام الترمذي في «الجامع» (٤/ ٤٢٣/ ٢١٠٦): حدثنا ابن أبى عمر حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس:

أن رجلًا مات على عهد رسول الله ﷺ، ولم يَدَعْ وارثًا إلا عبدًا هو أعتقه، فأعطاه النبي ﷺ ميراثَهُ.

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ، والعمل عند أهل العلم في هذا الباب إذا مات الرجل، ولم يترك عصبة أن ميراثه يجعل في بيت مال المسلمين.

تخريج الحديث

هذا الحديث مَداره على عمرو بن دينار، واخْتُلِفَ فيه عليه على وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي ﷺ موصولًا.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن النبي ﷺ مرسلًا.

الوجه الأول: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي ﷺ موصولًا.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ١٧)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٢١) - ومن طريقه المزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٣٥)-، والحميدي في «المسند»

(١/ ٢٤١/ ٥٢٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ٨٨/ ٦٤٠٩)، وابن ماجه في «السنن» كتاب الفرائض، باب من لا وارث له (٢/ ٩١٥/ ٢٧٤١) من طريق ابن عيينة به.

وأخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام (٣/ ١٢٤/ ٢٩٠٥)، والطحاوي في «المُشكل» (١٠/ ١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٢/ ١٢١٧٤) من طريق حماد بن سلمة.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ١٦)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٥٨)، النسائي في «السنن الكبرى» (٤/ ٨٨/ ٦٤١٠) من طريق ابن جريج.

وأخرجه الطحاوي في «المُشكل» (١٠/ ١٣) من طريق حماد بن زيد، ووهيب بن خالد

وأخرجه الطحاوي في «المُشكل» (١٠/ ١٤) من طريق محمد بن مسلم الطائفي.

جميعًا: (ابن عيينة، وحماد بن سلمة، وابن جريج، وحماد بن زيد، وهيب بن خالد، ومحمد بن مسلم الطائفي) عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس به.

قال النسائي: عوسجة ليس بالمشهور لا نعلم أن أحدًا يروي عنه غير عمرو بن دينار، ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة.

الوجه الثاني: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن النبي ﷺ مرسلًا.

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٢) من طريق حماد بن زيد.

قال البيهــقي: وخالفهما حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار مرسلاً. أي خالف رواية ابن عيينة وحماد بن سلمة. ثم قال: وكذلك رواه روح بن القاسم عن عمرو بن دينار مُرسلًا، ثم أخرجه من طريق روح بن القاسم.

كلاهما (حماد بن زيد، وروح بن القاسم) عن عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس أن رجلًا مات على عهد رسول الله ﷺ...الحديث.

خُلاصة دراسة الاختلاف:

هذا الحديث اختُلِف فيه على عمرو بن دينار، وهو ثقةٌ ثَبتٌ[١] على وجهين:

الوجه الأول: عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس به موصولًا.

رواه عنه: (ابن عيينة ثقةٌ ثَبتٌ تقدَّم، وحماد بن سلمة ثقةٌ تقدَّم، وابن جريج وهو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ يُرْسِل، ويُدَلِّسُ[٢]، وحماد بن زيد ثقةٌ ثَبتٌ تقدَّم، وهيب بن خالد البصري ثقةٌ ثَبتٌ[٣]، ومحمد بن مسلم الطائفي صدوق يخطئ من حفظه[٤]).

الوجه الثاني: عمرو بن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس عن النبي ﷺ مرسلًا.

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٥) و«الكاشف» (٢/ ٧٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٦)، و«التقريب «(ص/ ٤٢١).
(٢) «التقريب» (ص/ ٣٦٣).
(٣) «التقريب» (ص/ ٥٨٦).
(٤) «التقريب» (ص/ ٥٠٦).

رواه عنه (حماد بن زيد ثقةٌ ثَبتٌ- في الوجه الثاني عنه-، وروح بن القاسم ثقةٌ ثَبتٌ) تقدَّما.

والوجهان عن عمرو بن دينار قويان، وإن كان الوجه الأول - فيما يبدو- أرجح، لكن الإمام أبا حاتم جعل هذا الاختلاف من قبيل قصر الإسناد.

- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد عن عمرو ابن دينار عن عوسجة مولى ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه الحديث.

فقلت له: فإن ابن عيينة، ومحمد بن مسلم الطائفي يقولان: عن عوسجة عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

فقلت له: اللذان يقولان: ابن عباس محفوظٌ؟ فقال: نعم، قصَر حماد ابن زيد.

قلت لأبي: يصح هذا الحديث، قال: عوسجة ليس بالمشهور[1] اهـ.

والدليل على أن هذا الاختلاف من قبيل قَصْر الإسناد ما يأتي:

١- أن حماد بن زيد حافظٌ ثَبتٌ، فكيف يُخَطَّأُ دون حُجَّةٍ ولِمُجَرَّد مخالفة العدد؟

٢- أن حماد بن زيد مُتابَعٌ، تابعه روح بن القاسم وهو ثقةٌ ثَبتٌ، بل معروفٌ بقَصْر الإسناد كما تقدَّم.

---

(١) «علل ابن أبي حاتم» (رقم/ ١٦٤٣، ٢٢٦٧).

٣- أن حماد بن زيد معروفٌ بقَصْر الإسناد توقِّيًا

قال يعقوب بن شيبة -كما تقدَّم-»: حماد بن زيد.. معروفٌ بأنه يُقصِّر في الأسانيد، ويوقف المَرفوع، وكثير الشكِّ بتوقِّيه، وكان جليلًا لم يكن له كتابٌ يرجع إليه فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث ولا يرفعه.

٤- أن حماد بن زيد جاء عنه الوجهان، وهذا مما يُقَوِّي أنه كان يشكُّ أحيانًا، أو لا ينشط فيُرْسِله، ومجيء الوجهين عن الراوي من قرائن قَصْر الإسناد.

أقول: ويُحْتَمَل أن يكون الاختلاف وقَصْر الإسناد من عمرو بن دينار نفسه لا من الرُّواة عنه؛ لقوة الوجهين عنه، ذلك أنه ينشط مرَّةً فيرفعه، ولا ينشط أخرى فيُرْسِله، والوجه الصحيح في هذا الحديث الرفع.

وهذا الاحتمال لا يُعارض ترجيح الإمام أبي حاتم الرازي، بل هو تفسيرٌ له؛ لأنه قد يتجوَّز في نسبة الفعل (القَصْر) للتلميذ وهو من فعل الشيخ، وله نظائر تقدَّمت.

تنويه: ذهب الحافظ ابن حجر إلى تخطئة حماد بن زيد في هذا الحديث، وجعل هذا الحديث مثالًا للشاذِّ مُقَوِّيًا رأيه هذا بقول أبي حاتم المُتقدِّم.

قال في «نزهة النظر» (ص/ ٩٨): قال أبو حاتم: المَحفوظ حديث ابن عيينة مع كون حمادٍ من أهل العدالة والضبط، ولكن رجح رواية من هم أكثر عددًا منه. ا.هـ

وما ذهب إليه -والعلم عند الله- مُجانبٌ للصواب؛ لِما تقدَّم، ومنه:

- أن حماد بن زيد جاء عنه الوجهان.

- أنه مُتابَعٌ، تابعه روح بن القاسم وهو ثقةٌ ثَبتٌ.

ومنه نتبيَّن أن حماد بن زيد وقع منه الإرسال في هذا الحديث عمدًا وقصدًا، لا خطأ ووهمًا، وبناءً عليه لا يصلح هذا مثالًا للحديث الشاذ.

الحكم على الحديث::

إسناده لا بأس به، والعمل على خلافه.

الحديث تفرَّد به عوسجة المكي مولى ابن عباس، وهو مختلفٌ فيه.

قال فيه أبو زرعة: مكي ثقةٌ. وقال أبو حاتم: ليس بمشهورٍ. وقال البخاري: لم يصح حديثه. وقال الذهبي: وُثِّقَ. وقال ابن حجر: ليس بالمشهور. وقال المزي: روى له الأربعة حديثًا واحدًا.

قال النسائي: عوسجة ليس بالمشهور، لا نعلم أن أحدًا يروي عنه غير عمرو بن دينار، ولم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة.

والأقرب أنه صدوقٌ على أقل أحواله، فقد وثَّقه أبو زرعة الرازي، وهو ليس بمشهور من جهة قلة حديثه فليس له في «السنن الأربع» إلا هذا الحديث.

أما قول أبي حاتم والنسائي: ليس بالمشهور، فليس بجَرْح مُطلقًا، وهو كما قالا، فليس له إلا هذا الحديث في «السُّنن» كما تقدَّم(1).

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ٢٤) و«تهذيب الكمال» للمزي(٢٢/ ٤٣٤) و«الكاشف» للذهبي (٢/ ١٠١)، و«تهذيب التهذيب» للذهبي (٨/ ١٤٧)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص/ ٤٣٣).

وقد اختلفت أنظار أئمة الحديث ونُقَّاده في الحكم على هذا الحديث:

- فذهب الإمام أبو زرعة إلى تقويته: فقد وَثَّق عوسجة، ومُقتضى هذا التوثيق هنا تقوية حديثه؛ لأنه مُنبثق عن الحكم على حديثه بالاستقامة(١)، فعوسجة قليل الحديث جدًّا لا يكاد يعرف له غير هذا الحديث كما يُفْهَم من عبارة الإمام النسائيِّ، ولو كان حديثه هذا خطأً أو مُنكرًا، لكان عوسجة ضعيفًا؛ لأن روايته الوحيدة ضعيفةٌ.

ومن المعلوم المُتقَرِّر في غالب عمل أئمة الحديث وتصرُّفهم في الجرح والتعديل أنهم يحكمون على الراوي من خلال حديثه، خاصَّةً الراوي المُقِلُّ الذي لم يُباشروه(٢).

- وتوقَّف أو تردَّد فيه الإمام أبو حاتم الرازي، حيث مُجيبًا ابنه في سؤاله: يصحُّ هذا الحديث؟ قال: عوسجة ليس بالمشهور اهـ.

- وذهب الإمام البخاري إلى تضعيف هذا الحديث(٣) قال: عوسجة مولى ابن عباس الهاشمي روى عنه عمرو بن دينار ولم يصح. اهـ

---

(١) قال العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٦): ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين وأتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد.

(٢) قال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٧): ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو سبر حديث الراوي.

(٣) «التاريخ الكبير» (٧/ ٧٦).

و يبدو أن سبب جزم البخاري بعدم صحة الحديث ما يأتي:

١- تفـرُّد عوسجة -وهو ليس بمشهور- بهذا الحديث من بين أصحاب ابن عباس الثقات الأثبات كعكرمة، وسعيدٍ، ومجاهدٍ.

٢- مُخالفة هذا الحديث لعمل أهل العلم، وهذا يُقَوِّي حصول الوهم والخطأ.

أما ما يتعلَّق بمتن هذا الحديث فعامَّة أهل العلم على خلافه.

قـال ابن قتيبة: والفقـهاء على خـلاف ذلك إما لاتهامهم عوسجة بهذا، وأنه ممـن لا يثبـت به فرضٌ أو سُنَّةٌ، وإما لتحـريف في التـأويل كأن تأويله لم يـدع وارثًا إلا مـولى هو أعتق الميِّت، فيجوز على هذا التأويل أن يكون وارثًا؛ لأنه مولَى المُتوَفَّى(١).

وقـال ابن قـدامة: ولا يـرث المولى من أسفل معتــقه في قول عامَّة أهل العـلم، وحكي عن شريح وطـاوس أنهما ورَّثاه؛ لما روى سعيد عن سفيان عـن عمرو بن ديـنار عن عوسـجة عن ابن عباس أن رجلًا تُوُفِّيَ على عهد رسـول الله ﷺ، وليس له وارثٌ إلا غـلامٌ له هو أعتــقه، فأعطاه رسول الله ﷺ ميراثه.

ولنا قول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». ولأنه لم يُنْعِم عليه فلم يرثه كالأجنبي.

وإعطاء النبي ﷺ له قضية عين يحتمل أن يكون وارثًا بجهة غير الإعتاق،

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص/ ٢٦٢).

وتكون فائدة الحديث أن إعتاقه له لم يمنعه ميراثه، ويُحتَمل أنه أعطاه صلةً وتفضُّلًا «المغني» (٦/ ٢٩٨).. اهـ.

وقد نقل ابن مفلح عن شيخ الإسلام ابن تيمية توريثه عند عدم الوارث.

وقال ابن مفلح: ولا يرث المَولى من أسفل، وقيل: بلى عند عدمه ذكرَه شيخُنا [ابن تيمية][1].

---

(١) «الفروع» (٥/ ٣).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الأمي الكريم وعلى آله وصحبه الغُرِّ الميامين، وبعدُ فيتجلَّى من خلال ما تقدَّم من العمل في هذا البحث جُملةٌ من النتائج، تتلخَّص في النقاط الآتية:

- الوقوف على الاختلاف في الحديث ودراسته من الأمور المُهِمَّة في مسألة التعليل، والاختلاف في الحديث مراتب مُتفاوِتةٌ:

١- فمنه ما يُؤَثِّرُ في الحديث ويُعَلُّ به.

٢-ومنه ما لا يُؤَثِّرُ فيه ولا يُعِلُّهُ، وفي «الصحيحين» أمثلةٌ للثاني.

- يكون النظر في الاختلاف على الراوي- إجمالًا -من جهتين:

١-الجمع بين أوجه الاختلاف. ٢-الترجيح بين أوجه الاختلاف.

وقَصْر الإسناد من مسالك الجمع بين أوجه الاختلاف في الحديث المُختلف.

- قَصْر الإسناد: هو أن يَحْذِف الراوي الثقةُ -عمدًا وقصدًا - من إسناد الحديث المُختلف فيه راويًا أو أكثر لسببٍ مخصوصٍ.

- يختصُّ قَصْر الإسناد بالرُّواة الثقات، والغالب أنه يقع من الحُفَّاظ الكبار.

- بلغ عدد من وقفت عليه من الرُّواة المَوصوفين به ٢٤ راويًا، وهم مُتفاوتون في ذلك، فمنهم من وقع منه هذا الأمر قليلًا، ومنهم من أكثر منه حتى أصبح عادةً له.

- تعمُّد النقص وقصدُه أهمُّ ما يُمَيِّز قَصْر الإسناد عن أخطاء الثقات، ويُعْرَف ذلك من خلال ضوابط وقرائن تدُلُّ على وقوع القَصْر في الإسناد عمدًا، منها: قُوَّة الوجهين، وثقة الراوي الذي قَصَر، وتصحيح أحد الأئمة الوجهين.

- ينحصر قَصْر الإسناد في أنواعٍ ثلاثة من الاختلاف، هي: وَقْف الحديث المَرفوع، وإرسال المَوصول، وإسقاط راوٍ أو أكثر، وكلها يجمعها عاملُ النقص.

- قَصْر الإسناد له أسبابٌ عِدَّةٌ، منها: التردُّد والشكُّ، والتوقِّي والورع، والتحديث على سبيل المُذاكرة أو الفتوَى.

- الأصل والصحيح من الأوجه في الاختلاف الناتج عن قَصْر الإسناد هو الوجه الزائد دائمًا سواءٌ كان: رفعًا، أو وصلًا، أو زيادة راوٍ.

فهرس المَصادر والمَراجع

«الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» لابن بلبان الفارسي، تحقيق كمال الحوت، نشر دار عباس الباز، بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

«الأحاديث التي خولف فيها مالك» لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق رضا الجزائري، نشر شركة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

«الأحاديث المختارة» = «المختارة».

«اختصار علوم الحديث» لعماد الدين أبي الفداء ابن كثير الدمشقي، تحقيق علي بن حسن، نشر دار العاصمة بالرياض- السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

«أخلاق النبي ﷺ» لأبي الشيخ محمد بن جعفر الأصبهاني، تحقيق السيد الجميلي، نشر دار الكتاب العربي ببيروت- لبنان، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩هـ.

«الإرشاد في معرفة علماء الحديث» لأبي يعلي الخليل بن عبدالله الخليلي، تحقيق محمد سعيد إدريس، نشر مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

«الإشراف على منازل الأشراف» لأبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، نشر مكتبة القرآن بالقاهرة، عام ١٤١٠ هـ.

«الاقتراح في بيان الاصطلاح» لابن دقيق العيد، تحقيق قحطان بن عبدالرحمن، نشر مطبعة الإرشاد ببغداد- العراق، سنة ١٤٠٢هـ.

«البدر المنير» لابن الملقن، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر دار الهجرة بالثقبة- السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥.

«تأويل مختلف الحديث» لعبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق عبدالقادر عطا، نشر مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

«تاج العروس» لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر دار الهداية، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

«التاريخ رواية الدوري» ليحيى بن معين، تحقيق أحمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ.

«تاريخ مدينة دمشق» لأبي القاسم علي بن الحسين المعروف بابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، نشر دار الفكر ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

«التاريخ الكبير» لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبدالرحمن المعلمي نشر دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان.

«تدريب الراوي» لجلال الدين السيوطي، تحقيق نظر محمد القاريابي، نشر دار الكوثر بالرياض- السعودية، الطبعة الثانية سنة ١٤١٥هـ.

«تذكرة الحفاظ» لأبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان.

«التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح» لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق أبي لبابة حسين، نشر دار اللواء بالرياض- السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

«تغليق التعليق» لابن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد القزقي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

«التفسير» لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد الطيب، نشر مكتبة نزار الباز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

«تفسير ابن جرير» = «جامع البيان».

«التفسير» لعبدالرزاق الصنعاني، نشر دار المعرفة للنشر والتوزيع

«تقريب التهذيب» لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، نشر دار الرشيد، بحلب- سوريا، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

«التقييد والإيضاح» لعبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق محمد راغب الطباخ، نشر دار الحديث ببيروت- لبنان، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩هـ.

«التمهيد» لأبي عمر يوسف بن عبدالبر، تحقيق سعيد أحمد أعراب، مصورة عن مؤسسة قرطبة.

«تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني، نشر دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد بالهند.

- طبعة أخرى، نشر دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ

«تهذيب الكمال» لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق بشار عواد معروف، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

«توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، نشر دار الفكر ببيروت- لبنان.

«التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر» للسخاوي، تحقيق عبدالله البخاري، نشر أضواء السلف، الطبعة الأولى عام ١٤١٨ هـ.

«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت- لبنان الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ.

«جامع الأصول في أحاديث الرسول» للمبارك بن محمد بن الأثير، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، نشر دار الفكر ببيروت- لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.

«الجامع» لأبي عيسى الترمذي، تحقيق عبيد الدعاس، نشر المكتبة الإسلامية بتركيا.

- طبعة أخرى حقق أولها أحمد شاكر، وآخرها إبراهيم عطوة، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت- لبنان.

«جامع البيان في تأويل القرآن» لابن جرير الطبري، نشر دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

«جامع التحصيل في أحكام المراسيل» لصلاح الدين العلائي، تحقيق حمدي السلفي نشر عالم الكتب ببيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، نشر دار الفكر ببيروت- لبنان.

«جزء في تصحيح حديث القلتين» للعلائي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، الطبعة الأولى

«الجوهر النقي» لابن التركماني، مطبوع بحاشية السنن الكبرى للبيهقي، نشر دار المعرفة ببيروت- لبنان.

«ذكر من تكلم فيه وهو موثق» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي، نشر مكتبة المنار بالزرقاء- الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

«رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» لعبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق علي معوض وصاحبه، نشر دار عالم الكتب، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ.

«روضة الناظر» لابن قدامة المقدسي، تحقيق محمود عثمان، نشر دار الزاحم بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ

«زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيم الجوزية، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط وشعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت- لبنان، الطبعة الرابعة عشر سنة ١٤٠٧هـ.

«السنن» لمحمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت- لبنان.

«السنن» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، نشر المكتبة الإسلامية بتركيا.

«السنن الكبرى» لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبدالغفار البنداري وسيد كسروي نشر دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.

«السنن» لأحمد بن شعيب النسائي، حققه عبدالفتاح أبو غدة، نشر دار البشائر الإسلامية ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

«السنن الكبرى» لأحمد بن الحسين البيهقي، نشر دار المعرفة ببيروت- لبنان.

«سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي» تحقيق سعدي الهاشمي، نشر دار الوفاء، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ

«سير أعلام النبلاء» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

«شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبدالرحيم، نشر مكتبة المنار بالزرقاء- الأردن، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ. طبعة أخرى تحقيق نور الدين عتر، نشر دار العطاء بالرياض، الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ.

«الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» لبرهان الدين الأبناسي، تحقيق صلاح فتحي، نشر مكتبة الرشد بالرياض- السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

«صحيح ابن حبان» لأبي حاتم بن حبان = «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان"

«صحيح البخاري» لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر المكتبة السلفية بالقاهرة- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.

- طبعة أخرى بتحقيق مصطفى أديب البغا، نشر دار ابن كثير بدمشق- سوريا، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ.

«صحيح مسلم- مع شرح النووي» لمسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي نشر دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

- طبعة أخرى بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان.

«صيانة مسلم» لأبي عمرو بن الصلاح، تحقيق موفق عبدالقادر، الطبعة الأولى.

«العلل الواردة في الأحاديث النبوية» لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، نشر دار طيبة بالرياض- السعودية، الطبعة الأولى.

«علل الحديث» لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة ببيروت- لبنان، سنة ١٤٠٥هـ.

-طبعة أخرى، بتحقيق محمد بن صالح الدباسي، نشر مكتبة الرشد.

«العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره» للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصي عباس، نشر الدار السلفية ببومباي- الهند، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ

«علوم الحديث» لأبي عمرو عثمان بن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، نشر دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

«غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة» للرشيد العطار، تحقيق مشهور حسن سلمان نشر دار الصميعي بالرياض عام١٤١٧ هـ

«فتح الباري» لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر دار الريان للتراث بالقاهرة- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

«فتح المغيث» لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق علي حسين، نشر دار الإمام الطبري، الطبعة الثانية سنة ١٤١٢هـ.

«الفروع» لشمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي، الناشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

«الكاشف» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق لجنة من العلماء، نشر دار الباز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

- طبعة أخرى، تحقيق محمد عوامة، نشر شركة دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن بجدة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

«الكفاية في علم الرواية» للخطيب أحمد بن علي البغدادي، نشر المكتبة العلمية بالمدينة النبوية.

«لسان العرب» لمحمد بن مكرم بن منظور، نشر دار الفكر ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» جمع عبدالرحمن بن قاسم، وابنه محمد، نشر وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية، سنة ١٤١٦هـ.

«المختارة» للضياء المقدسي، تحقيق عبدالملك بن دهيش، نشر مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

«المستدرك» لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، نشر دار المعرفة ببيروت- لبنان.

«المسند» للإمام أحمد بن حنبل، مصورة عن الطبعة الميمنية، نشر دار الفكر ببيروت.

- طبعة أخرى، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر مؤسسة الرسالة بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

«المسند» للإمام إسحاق بن راهويه، تحقيق عبدالغفور البلوشي، نشر مكتبة الإيمان بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ.

«المسند» لأبي الحسن علي بن الجعد، تحقيق عبدالهادي بن عبدالقادر، نشر مكتبة الفلاح بالكويت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

«المسند» لأبي يعلى الموصلي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، نشر دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

«المسند» لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، نشر دار المعرفة ببيروت- لبنان.

«المسند» لأبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

«مشكل الآثار» للطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

«المصنف» لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق عبدالخالق الأفغاني، نشر الدار السلفية بالهند.

«المصنف» لعبدالرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي ببيروت- لبنان، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.

«معالم السنن - بحاشية مختصر السنن -» لأبي سليمان حمد الخطابي، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، نشر دار المعرفة ببيروت، سنة ١٤٠٠هـ.

«معجم مقاييس اللغة» لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، نشر مكتبة الخانجي مصر، سنة ١٤٠٢هـ

«معرفة علوم الحديث» لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق معظم حسين، نشر دار المتنبي بالقاهرة- مصر.

«مقدمة ابن الصلاح» = «علوم الحديث».

«المقنع في علوم الحديث» لسراج الدين عمر بن علي المشهور بابن الملقن، تحقيق عبدالله الجديع، نشر دار فواز بالأحساء، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

«المغني» لابن قدامة عبدالله بن أحمد المقدسي، تحقيق عبدالله التركي، وعبدالفتاح الحلو، نشر دار هجر بالقاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٤١٢هـ.

«المغني في الضعفاء» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق نور الدين عتر.

-طبعة أخرى تحقيق أبي الزهراء القاضي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ.

«المنهل الروي في مختصر علوم الحديث» لبدر الدين محمد بن جماعة، تحقيق محيي الدين رمضان، نشر دار الفكر ببيروت.

«الموطأ- رواية يحيى بن يحيى-» للإمام مالك بن أنس، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، نشر المكتبة العلمية ببيروت.

«الموقظة» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب- سوريا، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

«ميزان الاعتدال» لشمس الدين محمد الذهبي، تحقيق علي الجوزي، نشر دار الفكر ببيروت- لبنان.

- طبعة أخرى نشر دار الكتب العلمية، تحقيق مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

«نزهة النظر» لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق علي بن حسن عبدا لحميد، نشر دار ابن الجوزي بالدمام- السعودية، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ.

«النكت على ابن الصلاح» لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، نشر دار الراية بالرياض- السعودية.

«النكت على ابن الصلاح» للحافظ الزركشي، تحقيق زين الدين محمد، نشر أضواء السلف بالرياض- السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.